الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ١٢
الأربعاء، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد مرنييه . . . . . (بلجيكا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البنود ٦٣ الى ٧٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع البنود المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد عروه (السودان) (تكلم بالعربية): يطيب لوفدي في البداية أن يتقدم لكم بخالص التهنئة على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى هذا العام، وللسادة أعضاء المكتب على انتخابهم. ويسرني أن أعرب عن ثقة وفد السودان بأنكم ستقودون أعمال هذه اللجنة الى ما نصبو إليه جميعا من نتائج تكون دفعا لمسعى المجتمع الدولي في نزع السلاح. وأود أن أنتهز هذه السانحة لأعبر عن شكرنا وتقديرنا لسلفكم السفير موتسوي نكغوي، ممثل بوتسوانا على رئاسته المتميزة وإدارته الحكيمة لأعمال هذه اللجنة خلال الدورة الثانية والخمسن.

إن وفد السودان، مع ترحيبه بالتطورات والمبادرات الدولية الرامية للقضاء على الأسلحة النووية، لا يزال يعتقد بأن أمام المجتمع الدولي الكثير من المهام في مسائل نزع السلاح النووي. ويؤكد في هذا الجانب على ضرورة التفاوض الجاد حول نزع السلاح النووي بشكل شامل، طبقا لأحكام الوثيقة الصادرة عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨. ويتطلع وفد السودان في هذا الصدد الى عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لتمكين المجتمع الدولي من مراجعة ما تم تنفيذه من الوثيقة الختامية، ووضع التوصيات الجديدة لمواجهة التحديات الراهنة.

كما أننا نعول كثيرا على الاجتماعات المقبلة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٠٠، بغية ضمان تحقيق مقاصد الديباجة وأحكام المعاهدة، وبالتالي الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في مؤتمر الأطراف في المعاهدة عام ١٩٩٥.

إن السودان يدعم ويشارك في كافة الجهود الدولية والإقليمية الهادفة الى فرض حظر على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وقد كان من أوائل الدول التي وقعت على الاتفاقية في أوتاوا العام الماضي. إن توقيع السودان على اتفاقية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد نابع من إيمانه العميق وقناعته الراسخة بإقرار السلام والاستقرار، وإدراكه لمسؤولياته الدولية، واستشعارا منه

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

لما تسببه الألغام من مآس إنسانية واجتماعية واقتصادية بعيدة المدى.

ويعتبر السودان من بين أكثر الدول الأفريقية تأثرا بمخاطر الألغام التي تشكل خطرا ماثلا يهدد الإنسان، وجرحا نازفا يفسد البيئة ويتلف الموارد ويحول دون ترحيل وإيصال الإغاثة والتنمية المستدامة، ومنع أكثر من مليونين من المواطنين النازحين من العودة الطوعية الى مناطقهم ومآويهم لممارسة حياتهم الطبيعية. وفي هذا السياق، يلاحظ وفدي مع الأسف، أنه رغم قيام الوحدة المعنية بالألغام في الأمانة العامة للأمم المتحدة بإعداد برنامج توعية عن الألغام في السودان، وهو جهد نشكره ونقدره لها، فإن هذا البرنامج لا يزال بانتظار التمويل. وهو ما نأمل أن يتحقق من مجتمع المانحين، كما نأمل في تعاون الأسرة الدولية في تقديم المساعدات الفنية والمادية اللازمة لتمكيننا من التعامل مع مشكلة الألغام.

يولي السودان اهتماما خاصا بمسألة الحد من انتشار الأسلحة التقليدية، شأنه شأن الدول الأفريقية المتأثرة بالحرب بسبب تدفق الأسلحة على حركات التمرد الهدامة. إننا إذ نؤيد مبدأ الحد من الاتجار بالأسلحة التقليدية ومنع استخدامها لانتهاك وقمع حقوق الإنسان والحريات العامة أو الإخلال بالأمن والسلم وزعزعة الاستقرار وتصعيد النزاعات الإقليمية المسلحة ودعم الإرهاب وتشجيعه، لنؤكد في ذات الوقت حقنا في استخدام الأسلحة التقليدية في الدفاع عن حدودنا ووحدة ترابنا الوطني، وهو حق كفله لنا القانون الدولي والمواثيق والأعراف الدولية. ونؤكد ما ذكرته بعض الوفود أمام هذه اللجنة بأن الحل لا يكمن أساسا في الأسلحة، وإنما في جذور النزاعات وأسبابها، وأهمية أن تأخذ المبادرات المعنية خصائص كل منطقة بعين الاعتبار. إننا نطالب في هذا الصدد الدول الأخرى أن تلتزم بما تدعو له وتوقف تزويد حركات التمرد الهدامة بالأسلحة التقليدية لزعزعة الاستقرار في الدول الآمنة.

إن السودان، شأنه شأن أعضاء الأسرة الدولية، يؤمن بأن الشفافية في التسلح هي إحدى وسائل تعزيز السلم والأمن الدوليين. ويؤكد وفد السودان في هذا الصدد تأييده لما جاء في الرد المقدم من الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية الى الأمين العام للأمم المتحدة حول الشفافية في مجال التسلح، وذلك من واقع أن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية بصورته الراهنة يفتقر للشفافية، ولابد من توسيعه ليشمل معلومات مقدمة عن أسلحة الدمار الشامل وخاصة الأسلحة النووية، وعن التطبيقات العسكرية للتكنولوجيا المتقدمة. كما أن السجل لا يأخذ في الحسبان الوضع في الشرق الأوسط، حيث تستمر اسرائيل في احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية وفي حيازتها لأكثر أسلحة الدمار فتكا، وتستمر في كونها الدولة الوحيدة في المنطقة التي ليست طرفا في اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، وفي المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتصر اسرائيل على عدم الاستجابة للنداءات المتكررة من المجتمع الدولي بالانضمام للاتفاقية، وإخضاع منشآتها النووية غير الخاضعة لنظام الرقابة كامل النطاق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو أمر سيؤدي في حالة استمراره الى المزيد من التوتر في المنطقة.

في الختام، أرجو أن ألفت انتباه الوفود الموقرة الى حدث هام وقع في بلادي. فلقد تعرض أحد مصانع الأدوية في السودان للتدمير من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في العشرين من آب/أغسطس الماضي بزعم أن المصنع ينتج مواد قد تستخدم في إنتاج الأسلحة الكيميائية، وهو إدعاء كذّبه ورفضه العالم بأسره، باعتبار أن هذا الإجراء الأحادي من قبل الولايات المتحدة لا يستند الى دليل ولا الى منطق.

وقد استمعت اللجنة قبل يومين لمدير منظمة الأسلحة الكيميائية الذي حدثنا عن فشل الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة أكبر صناعات كيميائية في العالم، في تقديم بياناتها حول الصناعات الكيميائية بموجب المادة ٦ من الاتفاقية، ورفضها إخضاع مرافقها ومنشآتها الصناعية للتفتيش، هذه هي سياسة ازدواجية المعايير التي ظللنا ننوه لها في هذا الجانب. وهذا هو التسلط بعينه. ففي الوقت الذي يدمر فيه مصنع للدواء في دولة نامية بحجة واهية واستنادا الى معلومات مغلوطة، تتحدث الأنباء بصورة علنية عن نقل اسرائيل لمواد كيميائية تستخدم في إنتاج غاز الأعصاب، وهي المعلومات التي كشفت عنها صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية بتاريخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ولا أحد يحرك ساكنا حتى لمجرد التحقق من مثل هذه الأنباء رغم المخاطر التي تنطوي عليها بالنسبة للبشر.

في الختام نجدد للجنة الأولى تعاون وفد السودان واستعداده للمشاركة في مناقشة جميع البنود المطروحة على جدول أعمالها، والوصول الى قرارات مقبولة بشأنها.

السيد كوندا (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، بداية، سيدي، أن أهنئكم على انتخابكم بالإجماع رئيسا للجنة الأولى في هذا العام. إنكم تحملون معكم الى المكتب ما يتطلبه من مهارة دبلوماسية وطاقة لتحريك أعمال اللجنة الأولى كي تصل الى خاتمة ناجحة. وأتوجه بالتهنئة أيضا الى أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم بالإجماع لتولي مناصبهم الخاصة بكل منهم.

وعلى نفس المنوال، اسمحوا لي أن أعرب عن التقدير لما تميز به سلفكم السيد موثوسي دي. سي. نكفوي، ممثل بوتسوانا، من قيادة ماهرة بارعة لهذه اللجنة أثناء الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

وإن الإزالة التامة للأسلحة النووية من على وجه البسيطة هي الأساس الوطيد للسلم والأمن الدوليين. وبالنسبة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، تمثل إلحاحية بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل شاغلا حقيقيا وملحا. إلا أننا نلاحظ مع الأسف أن هذا الإحساس بالإلحاحية لا تتشاطره تماما بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية. فهي في أفضل الحالات تؤيد بالأقوال لا بالأفعال نزع السلاح النووي الكامل أو التام، وفي أسوأ الحالات تريد الاحتفاظ لنفسها بالأسلحة النووية في جميع الأوقات باسم الردع النووي.

وهكذا يصبح من الواضح أن الأسلحة النووية هي ركيزة السياسات الخارجية للدول الحائزة للأسلحة النووية على المدى البعيد. وهذا يعني، أنه بالرغم من الاحتفال بزوال الحرب الباردة الأثقل وطأة، فإن مثال الحرب الباردة لا يزال حيا وواقعا. وفي هذا الواقع المستمر، يصبح الأمن المرتكز على الأسلحة النووية المحك الدائم لاعتبارات الأمن القومي للدول النووية الكبرى. وتميل هذه الظاهرة الى نقض الإعلانات الصادرة عن الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن التزامها بنزع السلاح العام الكامل في إطار رقابة دولية صارمة وفعالة. فتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى أصبح يُترجم الى احتفاظ لا نهائي بالأسلحة النووية. ويشهد على ذلك بوضوح إخفاق مؤتمر نزع السلاح في التوصل الى اتفاق بشأن إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض بشأن نزع السلاح النووي.

وفي هذا الصدد، نشعر بالقلق إزاء معارضة بعض الدول النووية الكبرى التفاوض بشأن نزع السلاح النووي في الإطار المتعدد الأطراف لمؤتمر نزع السلاح واختيارها بدلا من ذلك إجراء مفاوضات ثنائية بعيدا عن التدقيق العالمي الذي قد يناسب مسألة عالمية. إننا نخالف هذا النهج مخالفة تامة. فهو لا يعزز الشفافية، ولا يشكل تدبيرا من تدابير بناء الثقة.

ونعتقد أن الأسلحة النووية، بوصفها أسلحة تدمير شامل، تشكل تهديدا لجميع شعوب العالم. فحالما تُطلق هذه الأسلحة، عمدا أو صدفة أو عن سوء التقدير أو لمجرد خطأ في التشغيل، فإنها لن تميز بين محارب وغير محارب، وبين صديق أو عدو. وسيسقط الجميع وكل ما على الأرض ضحايا الإفناء التام الذي تسببه الأسلحة النووية. وبالتالي يجب على المجتمع الدولي، من خلال عضوية عريضة القاعدة في مؤتمر نزع السلاح، أن يشارك في المفاوضات بشأن اتفاقية تحظر الأسلحة النووية.

وكما أن المجموعة الكاملة من الصكوك الدولية الأخرى، مثل معاهدة عدم الانتشار، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، قد تم التفاوض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح، بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المعنية المكلفة بمسائل نزع السلاح، فإننا نؤمن أيضا بأنه ينبغي التفاوض بشأن نزع السلاح النووي في هذه الهيئة. فهذا لا يمكن أن يشكل استثناء للقاعدة.

إن التقيد بالمذاهب العقيمة للحرب الباردة تجلى أيضا في رفض بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لإطار زمني محدد لنزع السلاح في ١٩٩٦، كانت قد اقترحته مجموعة الـ ٢١ في مؤتمر نزع السلاح بوصفه برنامج عمل لإزالة الأسلحة النووية. ويمثل ذلك المقترح نهجا واقعيا يمكن أن يكون بمثابة مبدأ توجيهي مفيد للمفاوضات في المستقبل بشأن مسألة نزع السلاح النووي

الهامة والدقيقة جدا. بل جرى التوضيح بجلاء شديد بأن هذا المقترح يتسم بالمرونة، مما يعني أنه يمكن للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تدخل تغييرات عليه. ولم يكن المقترح برنامجا يفرض على الدول الحائزة للأسلحة النووية. والأهم من ذلك، أنه لم يُقصد منه أن يكون قيدا يتم في إطاره تنفيذ برنامج نزع السلاح النووي.

ولحسن الحظ أن لدينا محاولة أخرى أعلنت عنها في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ مجموعة الثماني، التي سبق لوفودها أن تكلمت عن مبادرتها المعنونة "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: ضرورة وضع جدول أعمال جديد". وتؤيد زامبيا هذه المبادرة التي تستهدف إيجاد سبل ووسائل لإذكاء جذوة إرادة المجتمع الدولي من أجل نزع السلاح النووي. وتحقيقا لهذه الغاية، سيؤيد وفدي مشروع القرار الذي سيقدم في هذه اللجنة لرسم جدول أعمال نزع السلاح الجديد في السعي الذي لا يكل الى إزالة الأسلحة النووية الى الأبد.

وفي سعينا الدائب الى تحقيق نزع السلاح النووي التام من خلال اتفاقية تحظر الأسلحة النووية، نرى أن الفتوى التاريخية الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ في لاهاي، بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها أثبتت أننا كنا على حق فعلا. فنحن جميعا نعلم تمام العلم أن المحكمة قالت في فتواها:

> "هنالك التزام قائم بالعمل، بحسن نية، على متابعة وإكمال المفاوضات المؤدية الى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه تحت رقابة دولية مشددة وفعالة". (A/51/218، المرفق، الفقرة ١٠٥)

هذا الحكم الإجماعي الذي أصدرته محكمة العدل الدولية كان فتوى هامة تمثل إطارا مرجعيا لجميع جهود المجتمع الدولي لصالح نزع السلاح النووي. وتلك الفتوى الرفيعة، على الرغم من أنها غير ملزمة، أفادت في ترسيخ الرأي العام الدولي. وإننا نحث الدول الحائزة على الأسلحة النووية على أن تبقي قيد نظرها المتواصل تلك الفتوى الهامة لمحكمة العدل الدولية بل أن تستقي منها الإلهام للتفاوض بحُسن نية حول نزع السلاح.

إن تمديد معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥ إلى أجل غير مسمى وإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦ كانا بمثابة إزالة عقبتين رئيسيتين تقفان في طريق تعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح النووي في نهاية المطاف. لذلك أعقبهما كلام كثير عن الخطوات التالية التي ينبغي اتخاذها للحفاظ على الزخم الذي ولّده تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى وإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

وكان يُنظر إلى إبرام معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية باعتباره مسار العمل الطبيعي للحفاظ على ذلك الزخم. وهذا الإدراك هو الذي أملى اعتماد الجمعية العامة القرار ٧٥/٤٨ لام بتوافق الآراء. وقد حفز ذلك القرار المُتخذ بتوافق الآراء على دفع المفاوضات قدما في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية.

ويسعد زامبيا أنه تسنى أخيرا، بعد خمس سنوات، التوصل في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨ إلى اتفاق في مؤتمر نزع السلاح على إنشاء لجنة جديدة مخصصة لمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية. لذلك نتوقع أن تكون هذه المسألة على رأس أولويات جدول أعمال المؤتمر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وفي هذا الخصوص اسمحوا لي أن أقول إن وفدي يدرك تماما أن المعاهدة ستكون خلافية جدا. بيد أن زامبيا تعتقد أنه إذا أريد لمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية أن تكون مفيدة، فينبغي أن تشمل جميع المواد الانشطارية المستخدمة في إنتاج الأسلحة النووية، بما في ذلك الموجودة في المخزونات الحالية، بغية تعزيز الثقة والشفافية. إذ أن من شأن عدم إدراج المخزونات الحالية من المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة إيجاد ثغرة أخرى مماثلة لتلك التي تعاني منها معاهدة الحظر الشامل بسبب عدم اشتمالها على الاختبار بالوسائل التقنية أو المحاكاة بالحاسوب - وهذا خطأ جسيم وقع سهوا لا عمدا لدى استحداث نظام معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

وهناك مسألة أخرى للبناء على معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب جاهزة للمفاوضات، ألا وهي الضمانات الأمنية التي ينبغي أن تقدمها الدول الحائزة على الأسلحة النووية للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة بعدم استخدام

الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها. وهذه الضمانات الأمنية يمكن أن تأخذ شكل صك قانوني دولي ملزم. وقد تعهدت الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتفاوض حول إعطاء الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥. لكن التفاوض بشأن هذه الضمانات لم يتم حتى الآن بسبب الافتقار إلى الالتزام من جانب الدول الحائزة على الأسلحة النووية إن لم يكن لتجاهلها التام في تناول هذه المسألة الهامة على جدول أعمال الأمن الدولي.

إن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بتخليها عن امتلاك الأسلحة النووية تقدم إسهاما هائلا لا يُبارى للسلم والأمن الدوليين. لذلك فإنها تستحق أن تكون تحت مظلة ترتيب دولي لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ويجب أن يكرس هذا في صورة صك قانوني ملزم بشأن الضمانات الأمنية السلبية يتم التفاوض عليه بشكل متعدد الأطراف في إطار مؤتمر نزع السلاح. وتحقيقا لهذه الغاية يحث وفدي مؤتمر نزع السلاح على إعادة إنشاء اللجنة المخصصة في أوائل عام ١٩٩٩ للتفاوض حول صك دولي بشأن ضمانات أمنية سلبية تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

عندما اعتمدت الدورة الخمسون المستأنفة للجمعية العامة معاهدة الحظر الشامل للتجارب في ١٠ أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٦، رحبت زامبيا بها بوصفها إنجازا تاريخيا، بيد أنها انتقدتها لكونها غير شاملة بالدرجة المرجـــوة. وهذا القلـــق - أو ربما أقول هذا الخوف - لم تعرب عنه زامبيا فحسب بل أعرب عنه عديد من بلدان عدم الانحياز لدى استحداث معاهدة الحظر الشامل للتجارب بوصفها مصداق حظر التجارب النووية. وهذا الخوف أصبح له ما يبرره الآن. ومن الطبيعي أن يشعر وفدي بالقلق لقيام بعض الدول الحائزة على الأسلحة النووية بتجارب على الأسلحة النووية بوسائل تقنية رفيعة بديلة مثل التجارب دون الحرجة وأبحاث الانشطار والمحاكاة باستعمال موصلات فائقة التوصيل. ومن الواضح أن هذه الأنشطة خرق لروح معاهدة الحظر الشامل.

ويكفـــي أن يقوم بلـــد واحد بإجـــراء تجربة على الأسلحة النووية بالمحاكاة لكي تحذو حذوه سائر الدول الحائزة على الأسلحة النووية. وهذا أصبح القاعدة السائدة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، وهو تطور ينـــذر بالشر حيث أن الدول الحائزة للأسلحة النوويـــة لم تعد خمس دول فقط. والواقع يخبرنا بأن هناك خمس دول زائدا دولتين من الدول الحائزة للأسلحة النووية، بعد التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية التي أجرتها الهند وباكستان في أيار/ مايو الماضي. وعلى الصعيد العملي أصبحت جنوب آسيا الآن مسرحا للمواجهة بالأسلحة النووية ومن هنا برز على السطح خطر آخر على السلم والأمن الدوليين.

إن ظهور جنوب آسيا كمسرح للأسلحة النووية ووجود دول حائزة للأسلحة النووية في مرحلة العتبة يفرضان تحديا خطيرا على الدول النووية الرئيسية التي ينبغي أن تسعى جاهدة للقيام بدور قيادي نشيط لتحقيق انصهار الأسلحة النووية، سعيا إلى الهدف النهائي المتمثل في حظر الأسلحة النووية إلى الأبد.

لقد ظلت زامبيا من المؤيدين الأقوياء لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. فهذه المناطق تلعب دورا هاما في تعزيز نسيج النظام الدولي لمنع الانتشار النووي وفي تحقيق الهدف العام المتمثل في تحقيق نزع السلاح النووي. ومن دواعي الرضا أن معاهدة أنتاركتيكا، مقترنة بمعاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا، بدأت في الوقت الحالي تترك أثرا تجميعيا هو تخليص نصف الكرة الجنوبي بأسره من شبح الأسلحة النووية. وبالتأكيد لا بد أن يكون لهذه المناطق الخالية من الأسلحة النووية أثر ظاهر، وينبغي أن تحفز عملية نزع السلاح النووي وتعزيز نظام عدم الانتشار.

لا شك في أن المناطق الخمس الخالية من الأسلحة النووية طبعت في الضمير العالمي صورة عالم تحررت أكثر من نصف مساحته من ويلات الأسلحة النووية. وينبغي إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

وما فتئت منطقة الشرق الأوسط منذ وقت طويل تتوق لأن تصبح منطقة خالية من الأسلحة النووية. وهذه المنطقة في الشرق الأوسط ينبغي إنشاؤها، شأنها شأن

المناطق الحالية، على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية. وحتى تصبح منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية ينبغي أن تنضم إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار وأن تُخضع مرافقها النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كما ندعم بلدان آسيا الوسطى في مسعاها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وعلى نفس النحو تؤيد زامبيا منغوليا في مسعاها لأن تصبح منطقة خالية من الأسلحة النووية في ذاتها كبلد واحد.

لقد انقضت عشرون سنة منذ انعقاد الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، ومرت عشر سنوات منذ الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح. وفي غضون ذلك وقع عدد من التغييرات الميمونة والأحداث الهامة في ميدان عدم الانتشار النووي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ومنذ وقت طويل ما فتئ أعضاء حركة عدم الانحياز يدعون في كل دورة من دورات الجمعية إلى عقد الدورة الاستثنائية الرابعة. وكان وفدي يأمل أن تحسم مسألة عقد الدورة الاستثنائية الرابعة خلال السنوات الثلاث التي كرست فيها هيئة نزع السلاح عناية مركزة لها. وهذه السنة كانت السنة الثالثة والأخيرة التي نظرت فيها هيئة نزع السلاح هذا الموضوع الهام، لكن لم يتم التوصل إلى اتفاق حول عقد الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح.

لقد حان منذ وقت طويل أوان عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ أحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح التي عقدت في عام ١٩٧٨. وإن استمرار قيام بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية بإحباط مسألة عقد الدورة الاستثنائية الرابعة يكذب التزامها بنزع السلاح النووي الكامل، على النحو المبين في البرنامج الوارد في الوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨.

ونحث جميع الدول النووية أن تتصدر بنشاط الجهود الرامية إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٨/٥٢ واو المتخذ بتوافق الآراء بشأن حتمية الحاجة إلى عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بغية وضع استراتيجية لنزع السلاح النووي. وإن الإخفاق في وضع استراتيجية لنزع السلاح سيعني أن القرن الحادي والعشرين سيرث جميع مشاكل القرن العشرين في ميدان نزع السلاح النووي، وسيتعين عليه أن يتعامل مع ناد موسع للدول الحائزة للأسلحة النووية.

وفي إطار نزع السلاح العام الكامل يظل القلق إزاء الأسلحة التقليدية كبيرا كما كان من قبل. وضمن إطار الأسلحة التقليدية، فإن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة دفعت الحرب التقليدية إلى مستوى جديد لم يسبق له مثيل. ومن سخرية القدر أن الصراعات والمعاناة التي تسببها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ليست صغيرة ولا خفيفة. بل إن أبعادها هائلة، وهي تسبب خسائر جسيمة، لا سيما بالنسبة للمدنيين. لذلك فإنها تشكل مسألة تبعث على قلق مشروع للمجتمع الدولي.

ولئن كانت عدة بلدان في العالم قد تحملت عبء الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة حتى الآن، فإن قارة أفريقيا تتعرض بصفة خاصة لأذى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مثلما يشهد عليه انتشار الحروب وأعمال العنف بين الأخوة بفعل استعمال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بوصفها الأسلحة المفضلة.

وتشعر زامبيا أيضا بالجزع والقلق على نحو خاص إزاء تزايد مشاركة الأطفال في الصراعات الراهنة التي تكون فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أدوات الصراع الرئيسية أو الوحيدة. وقبل عشر سنوات أفيد أن ٢٠٠ ٠٠٠ طفل تحت سن الـ ١٦ يشاركون في الصراعات في ٢٥ بلدا. وبانتشار الصراعات التي يطول أمدها، وبتزايد حدتها وقسوتها، أصبحت أجيال بأسرها من الأطفال تتضرر بها.

وتجد زامبيا أن ما يبعث على القلق وما هو غير مقبول على الإطلاق أن تظل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تسبب الموت والمعاناة التي يعجز وصفها، لا سيما في المجتمعات الضعيفة المتعددة الأعراق التي لها تاريخ راسخ من التوترات فيما بين مجموعاتها. وتوجد أيضا بلدان خرجت لتوها من حروب أخوية طويلة الأمد وبدأت تواجه المهمة الصعبة، مهمة إعادة دمج

المقاتلين السابقين غير المتمدنين في المجتمعات المدنية. والآثار المزعزعة للاستقرار التي تترتب على الإفراط في تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونشرها ونقلها واستعمالها تستحق اهتماما عالميا عاجلا. والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي إذا رد دولي حسن التوقيت على تلك الآفة.

وفيما يتعلق بالألغام الأرضية المضادة للأفراد، ترحب زامبيا بحقيقة أن الاتفاقية التي تم التفاوض بشأنها في أوسلو وفُتح باب التوقيع عليها في أوتاوا في كانون الأول/ديسمبر الماضي، حصلت على التصديق الـ ٤٠ عليها من حكومة بوركينا فاصو، مما يمهد السبيل أمام دخول الاتفاقية حيز النفاذ بتاريخ ١ آذار/ مارس ١٩٩٩. وفي هذا الصدد، تشاطر زامبيا الوفود الأخرى ترحيبها الحار بدعوة حكومة موزامبيق إلى استضافة الاجتماع الأول للدول الأطراف وذلك في مابوتو في أيار/ مايو ١٩٩٩. وهذا انعكاس لالتزام موزامبيق بمشكلة القضاء على الألغام الأرضية التي أصابت ذلك البلد وشعبه ببلواها طوال سنوات عديدة.

إن عملية التصديق على اتفاقية الألغام الأرضية المضادة للأفراد تمتّت بسرعة لافتة للنظر. وهذا دون شك يدل على تصميم دولي قوي على تخليص العالم من عبء الألغام ومن جميع المشاكل الإنسانية التي تصاحب تلك الأسلحة القاتلة الصامتة. ويحدو وفد بلادي الأمل أنه مثلما تسارعت عملية التصديق، كذلك ينبغي أن تتسارع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية. وهذا تحد أمام ائتلاف الحكومات والمنظمات والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الدولية والمجتمعات المدنية بأسرها الذي مكّن من إبرام الاتفاقية. وأمامنا قدر أكبر - وأصعب - من العمل فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية بعد دخولها حيز النفاذ. ولحُسن الصدف أن الائتلاف الذي تبنى وضع الاتفاقية ائتلاف قوي وهو يرقى إلى مستوى تحدي تنفيذ الاتفاقية.

السيد كويرالا (نيبال) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أشارك الوفود الأخرى في الإعراب لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المكتب الآخرين عن تهانئنا الحارة لانتخابكم بجدارة. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن عمل اللجنة سيتوج بالنجاح بفضل ما تتحلون به من قيادة قديرة وماهرة. وباستطاعتكم أن تثقوا تماما بتعاون وفد بلادي معكم في المهمة التي تضطلعون بها.

تجري اللجنة الأولى هذا العام مداولاتها إزاء خلفية بعض الأحداث التي خلفت أثرا عميقا على المبادرات العالمية لنزع السلاح. ويمكن الإشارة إلى بعض منها، من قبيل الدخول الوشيك لمعاهدة الألغام الأرضية المضادة للأفراد حيز النفاذ، والاتفاقين اللذين تم التوصل إليهما في مؤتمر نزع السلاح حول إنشاء لجنتين مخصصتين لبدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وبشأن وضع صك ملزم قانونا للضمانات الأمنية المقدمة إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وعلى الرغم من هذه الدلالات الطيبة في مجال نزع السلاح العالمي، فإن السيناريو العام يوفر صورة قاتمة، مثلما يشهد عليه عدم وجود إرادة سياسية للاتفاق على القضاء على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد. ومثلما ذكر الأمين العام بحق خلال بيانه الافتتاحي أمام اللجنة،

"سنكون في غاية الحمق لو افترضنا أن هذه الأسلحة رهيبة إلى الحد الذي لا يمكن أن تستخدم فيه أبدا وأن الدول ستحتفظ بها لمجرد الردع". (A/C.1/53/PV.3، ص ٤)

إن الأسلحة النووية لا تزال تشكل تهديدا لبقاء البشرية. وينبغي للهدف الرئيسي لنزع السلاح أن يكون تخليص العالم من جميع الأسلحة النووية. والتجارب النووية التي أجريت في منطقتنا مؤخرا تذكّرنا بأن المجتمع الدولي لا يسعه أن يتهاون في ميدان نزع السلاح النووي. وهذه التجارب وفّرت السند لالتزامنا الطويل الأمد بتسريع المفاوضات الرامية إلى القضاء التام على الأسلحة النووية. وإن إبرام اتفاقية تتعلق بالأسلحة النووية تكون عالمية وملزمة قانونا وتلزم جميع الدول الأطراف فيها بالقضاء الكامل على الأسلحة النووية، أصبح اليوم أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

ونرحب بعملية التصديق العاجل على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. إلا أن تشغيل المعاهدة المبكر ينبغي أن يعطي زخما للجهود الدولية المبذولة لإزالة الألغام. وينبغي لتقديم المساعدة لضحايا الألغام الأرضية وتطوير تكنولوجيا الكشف عن الألغام أن يظلا شاغلا عالميا. ويتعين أيضا أن نبقي نصب أعيننا أن الاتفاقية ليست أكثر من وصفة طيبة، أما الشفاء النهائي فيتمثل في تطبيق أحكامها فعليا في الميدان. ويرى وفد بلادي أن تنفيذ المعاهدة ينبغي أن يحظى بالأولوية لدى الدول الأطراف في الاتفاقية.

إن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر نزع السلاح وعلى بدء المفاوضات من أجل إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية خطوة في الاتجاه الصحيح. إلا أن هذه المعاهدة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المخزونات الموجودة من المواد الانشطارية الصالحة لإنتاج الأسلحة. ومما يقلقنا أن كمية البلوتونيوم واليورانيوم عالي التخصيب البالغة ٢ ٠٠٠ طن متري والموجودة في المخزونات الحالية يمكن أن تكون مواد تكفي لصنع ١٠٠ ٠٠٠ رأس حربي نووي. وستقوض الصفة الشمولية للمعاهدة إن تم التغاضي عن هذا العامل.

وقد لاحظت نيبال بتقدير بالغ المساعي التي بذلتها الأمم المتحدة مؤخرا لإيلاء الأولوية لمسائل نزع السلاح. إن إعادة إنشاء إدارة شؤون نزع السلاح، تحت رئاسة وكيل الأمين العام جايانتا دانابالا تؤكد هذه النقطة. وينبغي أن يظل نزع السلاح يشكل لب جهود الأمم المتحدة لتأمين السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما.

إن الصراعات المتفرقة التي تدور حاليا والتي تقتل المدنيين الأبرياء تعزى إلى انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي سياق اليوم، نزع السلاح ضروري في مجالي الأسلحة الكبيرة والصغيرة على حد سواء. وأعمال العنف الفظيعة الحالية ترتكب بدون اللجوء إلى استخدام الأسلحة المتطورة. وتستعمل الأسلحة الصغيرة على نحو متزايد بوصفها أدوات للعنف في الصراعات الداخلية وهي تتسبب في أكبر نسبة مئوية من الوفيات والاصابات في العديد من الصراعات المسلحة. وبسبب العواقب الأمنية والسياسية والاجتماعية التي ينطوي عليها الاستخدام الأخرق للأسلحة الصغيرة والخفيفة، مما يقلقنا قلقا شديدا استشراء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة وتوافرها.

وقد اتخذ بعض الخطوات الجديرة بالذكر في ميدان كبح تدفقات هذه الأسلحة. فمن الأمور الجديرة بالثناء الوقف الاختياري الذي أنشأته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فيما يتعلق بتجارة الأسلحة الصغيرة وتصنيعها وبدء سريان مفعول اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة التصنيع غير المشروع للأسلحة النارية والذخائر

والمتفجرات والمـــواد الأخرى ذات الصلـة والاتجار غير المشروع بها. إلا أنه يتعين بذل جهود أكثر تضافرا بكثير لوقف انتشار الأسلحة الصغيرة.

ومن أجل بلوغ أهداف نزع السلاح الكامل والعام، من المفيد فائدة بالغة إنشاء وعي عالمي بضرورة نزع السلاح. وإزاء هذه الخلفية تكرس الأمم المتحدة موارد للدعوة إلى حملة عالمية لنزع السلاح. وفي هذا الصدد، يمكن أن نذكر دور مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلم ونزع السلاح. وبوصف بلدي مضيفا لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، يرحب وفـــدي بتقرير الأميـــن العام عن أعمال المركز الإقليمي. وقد أشار الأمين العام، في تقريره الرئيسي عن أعمال المنظمـــة، إلى الوظيفة الدبلوماسيـــة الإعلامية الجوهرية التي يضطلع بها مركز كاتماندو بتوفير محفل قيم للاجتماعات بشأن التدابير الإقليمية للأمن وبناء الثقة. ويحث وفـــدي الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على زيادة استخدامها لخدمات المركز.

وينوي وفدي، كما فعل في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، بالتشاور مع وفود أخرى، أن يقدم مشروع قـرار بشأن مركـــز كاتماندو في هـذه اللجنة في الوقت الملائم. وآمل صادقا أن يحظـــى ذلك برعاية ودعم عدد كبير مـــن البلدان من داخـــل المنطقة وخارجها على حد سواء.

ومع العالمية المتزايدة لعدد من معاهدات نزع السلاح التي تحرم استخدام أسلحة الدمار الشامل مثل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والألغام الأرضية المضادة للأفراد، ليس هنـــاك ما يمنـــع حدوث الشـــيء نفسه فيما يتعلق بالأسلحة النووية. وما يُحتاج إليـــه هو توافر الإرادة السياسية القوية لدى المجتمع الدولي للوفاء بالتزامات المعاهـــدة المتمثلة في مواصلـــة المفاوضات بحســـن نيـــة من أجل القضـــاء التام على الأسلحـة النووية في العالم.

السيد أبو حديد (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالفرنسية): إن من دواعـــي السرور البالغ لوفدنا أن يراكم، يا سيادة الرئيس، وأنتم تترأســـون أعمالنا. إن انتخابكم دليل على مؤهلاتكـــم المهنيـــة وخبرتكـــم في مجال نزع السلاح. ونتقدم بالتهنئة أيضا إلى أعضاء المكتب الآخرين.

(تكلم بالانكليزية)

كذلك يسر وفدي للغاية أن يرى وكيل الأمين العام داناباالا وهو يتابع بنفسه مداولاتنا وأن يرى جميع موظفي الإدارة وموظفين آخرين من الأمانة العامة. وهم جميعا جديرون بشكرنا الصادق.

(تكلم بالعربية)

تجتمع اللجنة الأولى وسط تعالي الأصوات المطالبة بتحقيق نزع شامل وكامل لجميع أسلحة الدمار الشامل، لا سيما نزع السلاح النووي. واسمحوا لي أن أقتبس في هذا السياق من بيان السيد وزير خارجية بلادي أمام الجمعية العامة:

> "عندما وضعت الحرب الباردة أوزارها منذ عقد من الزمن، اعتقـــد الكثيرون، وخصوصـــا في بلدان الشمال، أن هـــذا الكوكب الذي يعيش على سطحه قرابة ستة مليارات من البشر، سوف يصبح مكانا أكثر أمنـــا واستقرارا وازدهـــارا". (A/53/PV.19، الصفحة ١١)

ولكنه للأسف، فإن هذه القناعات لم تصدق. ثم قال:

> "... إن الأسلحة النووية، التي لا مثيل لها في قدرتها التدميرية، ازدادت انتشارا بعد انتهاء الحرب الباردة، لتصل إلى الهند وباكستان، مع اكتساب هذا الانتشار نوعا من الشرعية الذرائعية، بعد السكوت عن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي عند تمديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥. لقد ناشدت بلادي، سوريا، والدول العربية، ومعظمهم بلدان حركة عدم الانحياز. الدول الخمس النووية لدى تمديد هذه المعاهدة ألا تستثنى أية دولة من الانضمام إلى هذه المعاهدة، كي لا يواجه العالـم سباق تسلح نـــووي جديد. لكن تلك الدعوة لم تلق، مع الأسف، الاستجابة المطلوبة. ويخطئ من يعتقد الآن أن انتشار السلاح النووي سيقف عند عـــدد محدود من الـــدول. إن سوريا وجميع الدول العربية، تطالب بتحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من السلاح النووي، كمساهمة جادة في كبح ســـباق التسلح النـــووي". (المصدر نفسه، ص ص ١٢ و ١٣)

إن سلسلة التفجيرات الأخيرة في جنوب آسيا خلقت واقعا جديدا يجب التعامل معه وإيجاد الحل المناسب له من قبل المجتمع الدولي. ولقد برهنت هذه التجارب أن الإطار القانوني لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قاصر عن تأمين الضمانات الكافية والشاملة لنظام عالمي مكتمل الأبعاد لعدم الانتشار النووي.

إن على المجتمع الدولي معالجة هذه الثغرات للوصول إلى نزع السلاح العام والكامل عن طريق الابتعاد عن الانتقائية والازدواجية في المعايير وتحقيق عالمية المعاهدة.

إن الأحداث الأخيرة أقلقتنا وأقلقت العالم بأسره. وفي هذا السياق، علينا أن نتساءل عن الأسباب الكامنة وراءها. إن الهند وباكستان، بل والمجتمع الدولي بأسره، منذ عقود من الزمان، كانت تطالب دول نادي الاحتكار النووي بضرورة العمل على إزالة الأسلحة النووية طبقا لالتزاماتها القانونية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولكن، كما قلنا سابقا، لم تلق هذه الدعوات الآذان الصاغية، مما دفع إلى سباق تسلح نووي نعتقد بأنه سيتصاعد في ظل استمرار الاحتكار النووي لبعض الدول، إضافة إلى تزويد بعض الدول غير النووية بقدرات نووية لأغراض عسكرية تحت ذرائع شتى، بينما تحجب التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية عن الدول التي تحتاج إليها للنمو. هذا هو الواقع، وعلينا عدم تقليد النعامة عن طريق إخفاء رؤوسنا في الرمال.

وإن مناقشاتنا هذا العام لقضايا نزع السلاح والأمن الدولي في ظل خلفية عدد من التطورات المحدودة في ميادين الحد من التسلح ونزع السلاح النووي تمثلت في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وإنشاء عدد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية، ومبادرات دول أخرى في رغبتها في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف المناطق في آسيا، وفتوى محكمة العدل الدولية حول عدم شرعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية. وإن هذه التطورات قد تكون ذات أهمية محدودة، إلا أن ذلك لا ينبغي أن يدفعنا إلى الإفراط في التفاؤل بأن أخطار الأسلحة النووية الفتاكة التي تتربص بمستقبل البشرية قد زالت أو قلت بأية درجة. إننا نعتقد بأن الأوضاع الدولية تدعونا إلى المزيد من الجهود والنيات السياسية الحسنة والإرادة السياسية الجدية لتحقيق هدف نزع جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي.

إن مقارنة لما هو الحال عليه في نهاية هذا القرن يدعونا إلى القلق العميق، إذ أن إنتاج الأسلحة النووية وتخزينها وتوزيعها وتجريبها ما زال مستمرا، والرؤوس النووية في ترسانات الدول النووية ما زالت تشكل رعبا دائما للإنسانية. ولا يزال الافتقار إلى الالتزام بنزع هذه الأسلحة ورفض الدول الحائزة على الأسلحة النووية الدخول في مفاوضات جدية تهدف إلى القضاء التام على الأسلحة النووية قائمين. ولا تزال أيضا السياسات القائمة على القوة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وفرض الهيمنة والحصار والضغوط الاقتصادية تمارس من قِبَل بعض القوى ضد شعوب الدول النامية. إن كل هذه التحديات لا شك تشكل قلقا كبيرا لدول عدم الانحياز، خاصة وأنها تشكل تهديدا خطيرا للأمن الدولي ولوجود الجنس البشري نفسه. ونرى أنه إذا لم يتم التعامل معها بالجدية المطلوبة فإن التزام البشرية ومصداقيتها سوف يضعفان حيال إنقاذ شعوبنا من ويلات الحروب والعيش في عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، وكذلك العيش في عالم يسوده الأمن والسلام.

وإن بلادي تجدد، في هذا الصدد، تأييدها لمطالبة بلدان عدم الانحياز في مؤتمر نزع السلاح بإنشاء لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح كمسألة ذات أولوية لبدء المفاوضات بشأن وضع برنامج مرحلي للقضاء التام على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد، بما في ذلك عقد اتفاقية دولية لإزالة الأسلحة النووية تهدف إلى إزالة هذه الأسلحة نهائيا ضمن إطار زمني محدد وتحريم تطويرها وإنتاجها وحيازتها وتجربتها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وتدمير الموجود منها، على أن تنضم إليها جميع دول العالم دون استثناء. وبهذا الصدد نرحب بإنشاء لجنة مخصصة في مؤتمر نزع السلاح للبدء في المفاوضات لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

إن سوريا تؤيد تأييدا قويا اقتراح بلدان حركة عدم الانحياز لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع

السلاح في أسرع وقت ممكن، وتأمل أن يتم ذلك قبل بدء الألفية الثالثة.

وفي إطار السعي المتواصل إلى تحقيق الأمن الدولي، وريثما نتوصل إلى إزالة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، فإن الضرورة تقتضي إعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية بعدم استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضدها، وذلك من خلال صك ملزم قانونا من الدول الحائزة للأسلحة النووية. وللأسف فإن المؤشرات لا تدعو إلى التفاؤل، فلا تزال الدول النووية تصر على أن البيانات الأحادية كافية لإعطاء تلك الضمانات، وهذا برأينا بعيد عن الوفاء الكامل بالتزامات هذه الدول.

إن سوريا تؤمن بقوة بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ستظل عاجزة عن تحقيق أهدافها إذا لم تنضم إليها وتلتزم بها جميع دول العالم دون استثناء. إن تحقيق عالمية هذه المعاهدة هو الشرط الموضوعي لإعطائها المصداقية اللازمة من أجل إنجاحها وتحقيق أهدافها. وهذا يصح بالطبع على المستوى الدولي وأكثر على المستوى الإقليمي. وفي هذا السياق فإن بلادي ترحب بالبرازيل وتهنئها على انضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار، وتأمل من الدول المتبقية خارج نطاق هذه المعاهدة أن تحذو حذو البرازيل وتنضم إلى الشرعية الدولية بدون شروط.

إن نجاح إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية يمثل خطوة إيجابية نحو إقامة عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية. وإن بلادي تدعم إعلان هذه المناطق المقامة حاليا وترحب به، إضافة إلى المناطق الأخرى المقترحة من بعض الدول. ولكن منطقة الشرق الأوسط لا تزال حتى الآن، ومع الأسف، بعيدة عن هذا الاتجاه رغم أهميتها الاستراتيجية بسبب رفض الدولة الوحيدة المتبقية في الشرق الأوسط، وهي إسرائيل، الانضمام إلى هذه المعاهدة واخضاع كافة منشآتها النووية للرقابة الدولية كباقي دول المنطقة لكي نتمكن جميعا من جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل.

لقد سبق لسورية أن طرحت في مؤتمر باريس عام ١٩٨٩ مبادرة لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، النووية والكيميائية والبيولوجية وذلك في إطار الأمم المتحدة. ولكن إسرائيل لم تستجب لهذه الدعوة ولا للدعوات الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية، أو عن مؤتمرات قمة بلدان حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

وإن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي بالدرجة الأولى، وكذلك أسلحة التدمير الشامل الأخرى في منطقتنا الحساسة سيبقى مصدر قلق وخطر حقيقيين، ليس على شعوب المنطقة فحسب بل على الاستقرار والأمن الدوليين.

ونحن نعيد التأكيد في هذه المناسبة على ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي بالتأثير على إسرائيل كي تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع منشآتها وأنشطتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل أن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الموقف الإسرائيلي الحالي تجاه قضية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وكل ما تطرحه من تبريرات يتناقض بشكل واضح وصريح مع كل ما تدعيه من رغبة في إحلال السلام في المنطقة. إذ أن السلام الحقيقي ينبغي أن يبنى على إثبات حسن النية وإعادة الحق إلى أصحابه الشرعيين، وليس على امتلاك الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها وفرض سياسة الهيمنة والتفوق العسكري.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي بأن أطرح هذا السؤال: هل المطلوب ممن ليس لديه السلاح أن يقوم بطمأنة من يحوز على أكبر ترسانة نووية في المنطقة؟ إذ تبدو الصورة مهزوزة، بل مقلوبة، رأسا على عقب عندما تقبل جميع دول المنطقة بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بينما ترفض دولة واحدة بإصرار على عدم الانضمام إلى هذه المعاهدة في تحد صارخ لإرادة المجتمع الدولي وتمتلك ترسانة متخمة بالمئات من الصواريخ والقنابل النووية، وتتمرد على أي تفتيش أو رقابة دولية. وهذا يدفعنا إلى سؤال آخر وهو: من هي الدولة الخارجة على القانون الدولي والشرعية الدولية. وإن

هذا الخطر يتضاعف ويتفاقم عندما تكون هذه الدولة المستثناة من الالتزام، دولة تحتل أجزاء من أراضي جيرانها في المنطقة، متحدية قرارات الشرعية الدولية، وتمتلك في الوقت ذاته، وتصنّع مختلف أنواع الأسلحة المتطورة، ولا سيما أسلحة الدمار الشامل. وتطلق الأقمار الصناعية ومتباهية بقدرتها على التجسس على دول المنطقة، ثم بعد كل هذا تتظاهر وتتباكى أمام العالم بأن أمنها مهدد، وتطالب بامتيازات ومكاسب على حساب أمن جيرانها.

وإن سورية تؤمن بأن الشفافية في التسلح هي إحدى وسائل تعزيز السلم والأمن الدوليين. ونؤكد هنا تأييدنا لما جاء في الرد المقدم من الدول العربية إلى الأمين العام للأمم المتحدة حول سجل الأسلحة التقليدية بصورته الراهنة بأنه يفتقد إلى الشفافية؛ ولا بد من توسيعه ليشمل بالدرجة الأولى معلومات عن أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية وعن التكنولوجيا المتقدمة ذات التطبيقات العسكرية، إضافة إلى ضرورة تقديم بيانات مفصلة بالإنتاج والتصنيع العسكري الوطني. وأن اختيار سبعة أنواع من الأسلحة الدفاعية هو ستار تمييزي وغير مقنع وأشبه بالكتاب الذي تقرأ صفحاته من أسفلها، بالإضافة إلى أنه لا يراعي الوضع في منطقة الشرق الأوسط الذي يتميز بانعدام التوازن النوعي في مجال الأسلحة.

ونحن في سورية ندرك مسؤولياتنا تجاه الأمن الإقليمي والسلم الدولي، ونتمسك بقوة بتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة. ونطمح إلى أن يصبح هذا الكوكب في المستقبل القريب خاليا من الحروب ومن جميع أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، حتى يمكن لشعوبه أن تتعايش بسلام وتعمل من أجل التنمية والتقدم والرخاء.

لقد استمعنا منذ يومين إلى بيان السيد خوسيه بستاني، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ورغم ترحيبنا بمنجزاته وسعيه لتحقيق عالمية المعاهدة في خدمة قضايا نزع السلاح، إلا أنه يؤسفنا أن نقول بأن بعض النقاط التي وردت في بيانه لا تتطابق مع الواقع الحالي في الشرق الأوسط. لقد ذكر بأن عملية السلام بخير وبأن الجهود المبذولة ستقود إلى تحقيق حل شامل، بينما يدرك العالم كله، ولا سيما الدولة التي أطلقت مبادرة عملية السلام والراعية لها، بأن عملية السلام تواجه أزمة حقيقية، وهي متوقفة على المسارين السوري واللبناني منذ سنتين ونيف، وتتآكل على المسار الفلسطيني بسبب تعنت الحكومة الإسرائيلية الحالية ورفضها مبدأ الأرض مقابل السلام، محاولة فرض سلام على العرب يقوم على الاحتلال والاستيطان. وأن إصرار رئيس حكومتها على انتهاج سياسة معادية للسلام ورفض حق العرب استعادة أراضيهم المحتلة بذريعة تحقيق الأمن الإسرائيلي فقط، في الوقت الذي تعتبر ترساناتها من بين أعتى وأحدث الترسانات العسكرية في العالم، هي أمور لا تشكل تحديا للعرب، وإنما لإرادة المجتمع الدولي بأسره.

إن بيان السيد المدير العام أظهر إسرائيل وكأنها حمامة سلام تسعى إلى الالتزام بالصكوك الدولية الخاصة بنزع السلاح. وهنا نتساءل: عن أي صكوك أو معاهدات دولية يتحدث المدير العام؟ هناك معاهدة ظهرت إلى الوجود منذ عام ١٩٦٨، وأصبحت في يومنا هذا شبه عالمية، باستثناء عدد من الدول لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة. ورغم ذلك ترفض إسرائيل الانضمام إليها تحت ذرائع وهمية واهية، كما ترفض إخضاع منشآتها النووية للرقابة الدولية. وهذا ما كنا نتمنى أن يتحدث عنه المدير العام في بيانه، لأن أسلحة التدمير الشامل تأتي في مقدمتها من حيث القوة التدميرية والآثار الخطيرة على البشرية، الأسلحة النووية.

ومع ذلك، لا يسعنا إلا أن نؤكد على أن الجهود الرامية الى كبح انتشار الأسلحة النووية لا تفي بالمقتضيات الحالية. ونحن نعتقد أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام إلى تحليل أسباب الميل إلى تطوير أسلحة نووية.

وينبغي بذل مزيد من الجهود من أجل القضاء على هذه الأسباب. ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن بعض الدول ترى أن ضمان أمنها لا يكون عن طريق تعزيز قوتها التدميرية، بل عن طريق التعاون. وتلك الدول القادرة على هذا ينبغي أن تبزغ بوصفها حافزا نشطا لإجراء مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف.

ونحن نعلق أهمية كبرى على إنشاء آليات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. والمؤسف أنه لم يتم التوصل الى توافق في الآراء على هذه المسألة. ويحدونا

الأمل في أن تعمل اللجنة المخصصة التي أنشأها مؤتمر نزع السلاح بنشاط على التغلب على العقبات القائمة.

ومن المُلحّ جدا كذلك التصدي للمشاكل البيئية لدى وضعنا وتنفيذنا اتفاقات تتعلق بنزع السلاح. ويحدونا أمل عميق في أن تسود في نهاية المطاف مُثُل الحفاظ على البيئة من أجل الأجيال المقبلة، وفي أن تبذل الأطراف قصارى جهدها من أجل أن نقدم الى العالم قرارا متخذا بالتزكية.

وجورجيا، على غرار دول عديدة أخرى، ترحب بإعادة إنشاء إدارة شؤون نزع السلاح، وتعتقد أن ذلك كان خطوة هامة من أجل تعزيز المنظمة في ميدان نزع السلاح. ونحن ننظر الى هذا الهيكل بوصفه مجمعا رئيسيا لتحليل المشاكل في مختلف أنحاء العالم. وينبغي أن يعطى القدرة على تعبئة موارد الأمم المتحدة وتوجيهها بفعالية نحو مهمة إحلال السلام وتحقيق التنمية.

إن مبادرات الأمين العام بغرض استكمال وإعادة تنشيط وتبسيط أعمال اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح تستلزم تأييدنا ودعمنا لها.

السيد زاكيوس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم بجدارة. ولا يساورني شك في أن أهداف لجنتنا ستتحقق بالكامل لما تتمتعون به من خبرة طويلة وتوجيه حكيم. وأود أن أؤكد دعم وفد قبرص الكامل لكم في المهمة الهامة التي تضطلعون بها.

لقد شهد العقد الماضي انحسار عصر الحرب الباردة وإعادة صياغة جدول أعمال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وخلال هذه الفترة، شهدنا إنجازات رئيسية من قبيل التوقيع على اتفاقية الأسلحة الكيميائية ودخولها حيز النفاذ في نيسان/أبريل من العام الماضي؛ وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى، وهي حجر الزاوية بالنسبة للنظام العالمي لعدم الانتشار؛ وتعزيز عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار؛ وإبرام اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والتوقيع على الاتفاقية الرامية إلى القضاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد بصورة كاملة وعلى نطاق عالمي.

إن قبرص تؤيد جميع الجهود الرامية إلى تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار عن طريق التقيد العالمي بالصكوك الدولية القائمة الملزمة قانونا واستحداث آليات فعالة للتحقق؛ وعن طريق إجراءات تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية من طرف واحد لخفض ترساناتها النووية؛ وعن طريق المراقبة، وعن طريق استعمال الآليات المناسبة لمراقبة الصادرات، ومراقبة الصادرات من المواد والأعتدة والتكنولوجيات الحساسة؛ وعن طريق ترتيبات إقليمية تدخل فيها الدول المعنية بحرية؛ فضلا عن تدابير مؤقتة أخرى، من قبيل العمل باتفاقات الوقف الاختياري والتوقيع على اتفاقات بناء الثقة.

ونحن نشارك أيضا جميع المتكلمين السابقين الذين ركزوا على الحاجة إلى تعزيز تنفيذ الأهداف المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار، وإلى كفالة إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة. وتلتزم قبرص التزاما راسخا بنجاح نتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠، وتشاطر الاتحاد الأوروبي تماما الأهداف الآيلة الى تحقيق هذا الغرض.

ونود أيضا أن نضم صوتنا إلى أصوات الأعضاء الذين أبرزوا أهمية حقيقة أن ١٥٠ بلدا وقعت على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية وحثت على دخولها حيز النفاذ مبكرا. وفي هذا الصدد، نرحب بما أعربت عنه الهند وباكستان من تصميم على التوقيع على الاتفاق.

ونرحب بالقرار الذي اتخذه مؤتمر نزع السلاح مؤخرا القاضي بإنشاء لجنة مخصصة للبدء بإجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وبإنشاء لجنة مخصصة ثانية للنظر في خطوات أخرى ترمي إلى طمأنة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إزاء استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

وثمة تطور هام آخر تمثل في دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ في نيسان/أبريل الماضي. ولقد أصبحت قبرص طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في آب/أغسطس بعد إقرار جميع القوانين الداخلية الضرورية، وبعد إنشاء الآلية المطلوبة لتنفيذها.

وقدمت قبرص أيضا طلبا رسميا للانضمام إلى مجموعة استراليا ومجموعة المزودين النوويين. والمهم كذلك اعتماد بروتوكول يكون ملزما قانونيا وينشئ نظاما معززا للتحقق والامتثال فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البكتريولوجية والسمية وذلك في أقرب موعد ممكن.

ونحن ندرك أنه لا يزال يتعين علينا أن نقوم بعمل كثير في ميدان الأسلحة التقليدية؛ ومع ذلك، نشعر بتشجيع كبير إزاء الاستجابة العارمة من المجتمع الدولي فيما يتعلق بالقضاء التام على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وأود أن أؤكد مجددا في هذا الصدد أنه على الرغم من استمرار الاحتلال الأجنبي لقرابة ٤٠ في المائة من أراضي جمهورية قبرص، فقد قررنا أن نوقع على الاتفاقية ذات الصلة بوصف ذلك تعبيرا عن تصميمنا على مشاركة المجتمع الدولي في الجهود التي يبذلها من أجل القضاء التام على أسلوب الحرب اللاإنساني هذا. وفي هذا الصدد، أود أن أنوه أيضا بالجهود التي نبذلها والاتفاق الذي تم التوصل إليه فيما يتعلق بنزع الألغام من منطقة خط وقف إطلاق النار في قبرص، فضلا عن المساعدة التي تقدمها حكومة كندا.

ونشعر بالتشجيع أيضا إزاء الاهتمام الذي يولى لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة ومكافحته. فقبرص توافق على جميع التدابير التي يتخذها الاتحاد الأوروبي وغيره من أجل وقف الاتجار غير المشروع والسري بالأسلحة الصغيرة عن طريق تطبيق رقابة أشد صرامة وقيام تعاون وتنسيق أوثقين.

ونتشاطر تماما الآراء التي أعرب عنها العديد من المتكلمين الذين سبقوني ومؤداها أن تحديد الأسلحة ونزع السلاح هما عنصر رئيسي للسلم والأمن الدوليين. وعلى الرغم من أن خفض القوات والأسلحة وحده لا يمكن أن يوفر الأمن الدولي أو أن يضمنه، فبإمكانه أن يخفض خطر اندلاع صراع مسلح، وبإمكانه أن يسهم في بناء الثقة وحل الصراع.

وفي هذا السياق، أود أن أذكّر مرة أخرى بالاقتراح الذي قدمه رئيس جمهورية قبرص بشأن نزع الأسلحة من جمهورية قبرص، وهو اقتراح نعتبره عرضا حقيقيا لإحلال السلام في الجزيرة وفي المنطقة بأسرها. فخلال الخطاب الذي ألقاه في دورة الجمعية العامة لهذا العام، اقترح الرئيس كليريديس، استجابة لقرارات مجلس الأمن، سبلا ووسائل ملموسة لبدء العمل ببرنامج معين لخفض القوات الأجنبية والمحلية وعتادها، باعتبار ذلك خطوة تحضيرية ضرورية للانسحاب النهائي لجميع القوات والعناصر الأجنبية من الجزيرة ولنزع الأسلحة منها، مثلما تنص عليه قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ولقد تضمن اقتراح نزع الأسلحة حل الحرس الوطني في قبرص تدريجيا، وتسليم جميع الأسلحة والعتاد العسكري الى قوة دولية، وإيداع جميع الأموال المدخرة في حسابات للأمم المتحدة مقابل انسحاب تام وعلى مراحل لجميع القوات الأجنبية والقوات المسلحة القبرصية التركية، مثلما تتطلبه قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ومثلما قال رئيس قبرص، فإن هذه الاقتراحات والمقترحات لا تزال صالحة ولا يزال توقيتها مناسبا، وهي بذلك تظل مطروحة على مائدة المفاوضات إذ ما زلنا ملتزمين بالبحث عن إيجاد حل لمشكلة قبرص بالوسائل السلمية. وسنظل نبذل قصارى جهدنا من أجل تحقيق ذلك الغرض.

وأود أخيرا أن أسترعي انتباه اللجنة إلى مسألة تسبب قلقا بالغا لقبرص حكومة وشعبا. وهي تتعلق بقرار الحكومة التركية بناء منشأة طاقة نووية في منطقة تكثر فيها الهزات الأرضية في جنوب شرقي تركيا، حيث يمثل ذلك في اعتقادنا، إضافة إلى العواقب البيئية الواضحة، خطرا محتملا على السلم والأمن الدوليين. ووفقا للتقارير التي أوردتها منظمات دولية غير حكومية متعددة، بما فيها منظمة غرين بيس، فإن خليج أكويو، الموقع المقترح للمنشأة التركية الأولى للطاقة النووية، والذي يقع بجوار خط أخدود، إسيمس، المنطقة التي تكثر فيها الهزات الأرضية، يزيد بشدة خطر حدوث كارثة يمكن أن تنشر التلوث الإشعاعي فوق تركيا وقبرص والشرق الأوسط. ومن شأن ذلك الحادث أن يسبب أضرارا اقتصادية وبيئية هائلة وتصدعا اجتماعيا، ومن شأنه أن يكون له أثر خطير على صحة سكان المناطق المحيطة. وكما يفيد التقرير الهام الذي أعدته غرين بيس، في الوقت الذي لم تعد فيه هناك طلبات لإنشاء مفاعلات جديدة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، والذي تقدمت فيه الصناعة النووية لتبلغ مستوى يمكنها من القول بأن هذه الحوادث

غير محتملة الحدوث، وقعت حوادث كبيرة في محطات الطاقة النووية، وهي تظل تقع.

ومنذ أن أصبحت جمهورية قبرص عضوا في الأمم المتحدة في عام ١٩٦٠، ما برحنا ملتزمين بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأغراضه، حيث يمثل صون السلم والأمن الدوليين جزءا لا يتجزأ منها. ونحن نقول دائما إن السلم الحقيقي والدائم لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق تنفيذ نظام أمني دولي فعال كما ينص الميثاق. وخلال العشر سنوات الأخيرة خطا المجتمع الدولي خطوات كبيرة صوب تحقيق ذلك الهدف السامي. وواجبنا إزاء الأجيال المقبلة هو أن ندخل الألفية الجديدة بالقدر نفسه من العزم والتصميم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بهذا تكون اللجنة الأولى قد اختتمت مناقشتها العامة.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات ممارسة لحق الرد.

السيد كيم سام جونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): بالأمس، أدلى ممثل كوريا الجنوبية بملاحظات مطولة نسبيا عن شبه الجزيرة الكورية، بشأن نزع السلاح والأمن وإعادة التوحيد. وقد أعطانا انطباعا بأنهم مهتمون بحل مشاكل السلم والأمن، ونزع السلاح وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية. وهذا من قبيل الخداع والأمور المضحكة تماما، لأن كلامهم المدوي عن السلام والأمن ونزع السلاح يدل ببساطة على نيتهم الحقيقية، وهي تحقيق هدف المجابهة الذي وضعوه خلال فترة الحرب الباردة.

والطريق أمامنا واضح. بغية إنهاء علاقات المجابهة السياسية في شبه الجزيرة الكورية، يتعين على الشمال والجنوب أن يسيرا في طريق إعادة التوحيد الكونفدرالي على أساس التعايش السلمي المتبادل بين الشمال والجنوب واتباع البلدان المجاورة سياسات غير منحازة دون التسبب في مجابهة بين الشمال والجنوب. إلا أن الأعمال التي تقوم بها كوريا الجنوبية أعمال سلبية. فهم يعارضون إعادة التوحيد على اساس التعايش السلمي الحقيقي بين الشمال والجنوب ويحاولون إخفاء مساعيهم الحقيقية وهي إعادة التوحيد على أساس نظامهم هم.

علاوة على ذلك، فهم يذهبون إلى الولايات المتحدة واليابان ليستجدوا التعاون مع الجنوب فقط، بهدف تضييق الخناق على الشمال. ومن الواضح أن نيتهم الحقيقية هي كسب مجابهة مع الشمال. ولهذا فإن نداءاتهم المدوية من أجل إعادة التوحيد والتعايش السلمي وسياسات الإشراق لا تستحق حتى النظر فيها.

وفيما يتعلق بالنواحي العسكرية، ينبغي حل مشكلتين هما، من ناحية، إنهاء بنية المجابهة وحل مسائل نزع السلاح والأمن الإقليمي من ناحية أخرى. ولتفكيك بنية المجابهة، ينبغي إبرام اتفاق سلام بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، بما أنه أبرم بالفعل اتفاق عدم اعتداء بين الشمال والجنوب. وفي الوقت نفسه، يجب حل المسائل الأخرى المتعلقة بنزع السلاح والأمن الإقليمي. علاوة على ذلك يتجاهل الكوريون الجنوبيون أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة تخوضان مجابهة عسكرية، وهم يعارضون إبرام اتفاق سلام بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، بينما هم يشتركون مع الولايات المتحدة واليابان في حلف عسكري ثلاثي ضد الشمال. ولكن في حين أنهم يتجاهلون المسائل الأساسية، يدعون بأنهم يؤيدون حل مسائل نزع السلاح والأمن الإقليمي أولا.

ومن هذه الحقائق يمكننا أن نرى بوضوح نواياهم الحقيقية. فما يريدونه هو نزع سلاح الشمال تدريجيا، عن طريق ما يسمى بحل مسائل نزع السلاح والأمن الإقليمي، بغية تحقيق هدفهم النهائي المتمثل في المجابهة. ورغم أنهم يتحدثون عن الشروع في محادثات رباعية، كيف لنا أن نتوقع إحراز تقدم جيد في هذه المحادثات ما داموا يبقون على نواياهم السيئة في قلوبهم؟

وتظهر هذه الحقائق كلها أن الكوريين الجنوبيين لا يرغبون في تفكيك بنية المجابهة عن طريق التوصل إلى حل وسط متبادل، وإنما يرغبون بدلا عن ذلك في تحقيق الهدف النهائي للحرب الباردة بدعم سياسي وعسكري من الخارج. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقر بواقع شبه الجزيرة الكورية الذي لا يستبعد فيه الكوريون الجنوبيون هدف المجابهة الذي كان قائما في فترة الحرب الباردة - ألا وهو إعادة التوحيد على أساس

نظامهم هم. والسبب الرئيسي لنداءاتهم المدوية بشأن نزع السلاح وخفض التوتر والمصالحة والتعاون لا يعدو كونه الرغبة في نزع سلاح الشمال وتحقيق هدف المجابهة.

السيد عليف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): إنني أود أن أتكلم ممارسة لحقي في الرد لمنع تضليل هذه الهيئة بالاتهامات التي صدرت بالأمس عن ممثل أرمينيا. وقد جرت أذربيجان قسرا إلى حرب شاملة مع أرمينيا، استخدم فيها نطاق واسع من الأسلحة. وكان قسم كبير من الترسانة العسكرية المستخدمة يتشكل من أسلحة وتكنولوجيا عسكرية مقيدة بموجب معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وفي الوقت الراهن، تسيطر أرمينيا على ٢٠ في المائة من أراضي بلدي. وفي بداية عام ١٩٩٧، كان لأرمينيا ٢٥٣ دبابة قتالية، و ٢٧٨ عربة مصفحة، و ٢٩٨ وحدة مدفعية موضوعة في الأراضي المحتلة. ومن الواضح أن المعدات التي تملكها أرمينيا والتي تقيدها المعاهدة والموضوعة في جزء من أراضي أذربيجان تتجاوز بالفعل الحدود القصوى للحيازات الموضوعة لأذربيجان بأسرها.

وتوجب الفقرة الرابعة من المعاهدة المعنية بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا على الدول الأعضاء أن

> "تمتنع في علاقاتها المشتركة، وكذلك في علاقاتها الدولية بوجه عام، عن التهديد بالقوة أو استعمالها، أو استعمال أي شكل آخر يتنافى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأي دولة".

وقد قامت إحدى الدول الأطراف - أرمينيا - بانتهاك المعاهدة وذلك باستعمالها للقوة ضد السلامة الإقليمية لدولة أخرى عضو في المعاهدة - أذربيجان. وبسبب هذا الانتهاك، يمكن لأذربيجان، ولديها المبرر القانوني الكامل، أن تعتبر نفسها في حل من التزامات المعاهدة. ومع ذلك، فإن أذربيجان، على الرغم من المصاعب التي تواجهنا، مستمرة في الوفاء بتلك الالتزامات. وما من دولة أخرى طرف في المعاهدة قد نفذتها في ظروف الحرب ومع احتلال خمس أراضيها من قبل القوات المسلحة لخصم. ولكننا حتى في ذروة المواجهة العسكرية، لم نرفض مطلقا قبول عمليات التفتيش من جانب الدول الأخرى.

وأذربيجان تؤيد بالكامل فكرة اتفاقية أوتاوا. فالحظر الشامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد له أبعاد أمنية وإنسانية على السواء. وغني عن القول إن الاستعمال العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد يتسبب في معاناة إنسانية وخسائر، وكذلك، إلى حد ما، يؤثر تأثيرا سلبيا على التنمية الاقتصادية والتعمير. ولذا فإن أذربيجان تؤيد بقوة الهدف المتمثل في إنهاء المأساة الإنسانية التي تسببها الألغام.

ويسرني أن أبلغ اللجنة أننا قد أنشأنا مؤخرا لجنة وطنية لإزالة الألغام. ولكن الحالة الأمنية الراهنة في منطقتنا في غياب بدائل وثيقة الصلة بالموضوع، ما زالت تحول دون مشاركة بلدي في تأييد الحظر الشامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد في المرحلة الحالية. وكما هو معلوم، فإن اتفاقية أوتاوا تحظر على نحو تام استعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتطالب بتدميرها، ولا تتيح أي تحفظات أو استثناءات. فإذا كانت هناك دولة طرف في الاتفاقية وتعرضت لعدوان خارجي وتحتاج أن تمارس حقها في الدفاع عن النفس، بأن تستعمل، فيما تستعمل، الألغام الأرضية المضادة للأفراد، فإنه تصبح منتهكة للاتفاقية.

ولا تزال جمهورية أرمينيا تواصل عدوانها على بلدي، محتلة ٢٠ في المائة من أراضي أذربيجان ومستخدمة الألغام الأرضية المضادة للأفراد وللدبابات هناك. وعلاوة على ذلك، لا يزال خطر استئناف الأعمال القتالية قائما. وحصول أرمينيا بصورة غير قانونية على ما قيمته بليون دولار من الأسلحة الهجومية بما لا يتناسب مع احتياجاتها، وقيامها بتمارين عسكرية منتظمة مع دولة أخرى، تهدف إلى زيادة القدرة الهجومية للقوات الأرمنية المسلحة، فيه دليل خطير على ذلك الاحتمال.

وفي سياق أوسع، فإن هذا المسلك السياسي والعسكري لأرمينيا لا يحول دون تسوية الصراع بين أرمينيا وأذربيجان فحسب، ولكن له أيضا أثر مباشر في زعزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها. ولذا، خلافا لما عليه الحال بالنسبة لأرمينيا، التي لم تتعرض أرضها

لغزو أبدا أو لاحتلال، فإن أذربيجان مضطرة إلى اتخاذ التدابير المناسبة، بما في ذلك استعمال الألغام، كرادع.

السيدة أغاجانجيان (أرمينيا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشير إلى البيان الذي أدلى به للتو زميلي ممثل أذربيجان، وذلك ممارسة لحق الرد.

إن الادعاءات المتعلقة بما يوصف بحرب بين أرمينيا وأذربيجان أو عدوان أرمينيا المسلح على أذربيجان، هي ادعاءات مضللة تماما. فالصراع الذي نحن بصدده هو صراع بين شعب ناغورني - كاراباخ وحكومة أذربيجان، التي ترفض الاستجابة لمطالب شعب ناغورني - كاراباخ بأن يمارس حقه في تقرير مصيره.

والقتال في ناغورني - كاراباخ لم يكن نتيجة عدوان مسلح وإنما هو دفاع عن النفس من جانب السكان الأرمن المحليين، وهو وسيلتهم الوحيدة لتفادي إبعادهم الجماعي وإبادتهم. ومن ثم فإن أرمينيا وقواتها المسلحة لا يمكن أن تتحمل المسؤولية عن الأراضي التي تسيطر عليها حاليا القوات المسلحة التابعة لناغورني - كاراباخ أو أي معدات عسكرية قد تكون موضوعة هناك، ومن المستصوب لزميلي أن يستخدم في بياناته المستقبلية أسماء وإشارات أكثر تحديدا.

وفيما يتعلق بانتهاك المعاهدة المعنية بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا، فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، قسمت ترسانته من الأسلحة التقليدية بين الدول الأعضاء في اتحاد الدول المستقلة. وتم تقسيم أسلحة الاتحاد السوفياتي السابق على أساس وثيقتين ملزمتين قانونيا، تمثل أرمينيا وأذربيجان كلاهما طرفين فيهما. فالمعاهدة المعنية بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا واتفاق طشقند المعني بالمبادئ والإجراءات المتعلقة بتنفيذ تلك المعاهدة ينصان على وجوب امتلاك تلك الدول مقدارا متساويا من المعدات العسكرية في الفئات الخمس التي حددتها المعاهدة. وقد ظلت أرمينيا ملتزمة بتعهداتها التعاقدية ولم تتجاوز التحديدات المذكورة آنفا في جميع الفئات الخمس.

ولم تسفر عمليات تفتيش القوات المسلحة الأرمنية بموجب بروتوكولات المعاهدة عن أي انتهاكات للتحديدات الكمية. كما أن تقرير وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح لعام ١٩٩٧ يفيد أيضا بأن أرمينيا تمتثل للتحديدات المعنية. وعلى العكس، فإن أذربيجان، كما كشف النقاب عن ذلك تبادل المعلومات السنوي بموجب معاهدة القوات التقليدية، لا تزال تنتهك أحكام معاهدة القوات التقليدية بتجاوزها على نحو خطير للتحديدات المقررة لثلاث فئات من المعدات الواردة في المعاهدة. وإن تجاهل أذربيجان لأحكام معاهدة القوات المسلحة التقليدية يهدد السلام الهش في المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإن امتلاك أذربيجان لترسانة ضخمة من الأسلحة التقليدية يلقي شكوكا على نواياها بشأن تسوية صراع ناغورني - كاراباخ بالوسائل السلمية.

وترحب أرمينيا بالمصادقة الأربعين على اتفاقية حظر استعمال، وتخزين، وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام. ومع ذلك، فإننا لكي نأخذ على عاتقنا تعهدات ملزمة قانونيا، نتوقع أن يكون هناك استعداد واضح ومعاملة بالمثل من جيراننا في المنطقة. ويساورنا القلق إزاء إحجام أذربيجان عن الانضمام إلى الحظر. فوجود كميات ضخمة من الألغام الأرضية على طول حدودنا مع أذربيجان يشكل مصدرا كبيرا للقلق، يجب أن يعالج. ومشاركة أرمينيا الكاملة في الاتفاقية تتوقف على توفر مستوى مماثل من الالتزام السياسي من جانب الدول الأخرى في المنطقة بأن تأخذ على عاتقها تعهداتها بموجب الاتفاقية.

وفيما يتعلق بمسألة ما يسمى بعمليات نقل الأسلحة، أود أن أذكر أنه تم إنشاء لجنة ثلاثية مشتركة بين الحكومات تتكون من ممثلين لروسيا وأذربيجان وأرمينيا، لتعالج عمليات نقل الأسلحة التقليدية لأرمينيا وأذربيجان. ولا تزال تلك اللجنة، التي أنشئت بمبادرة من أذربيجان، تنظر في موضوع نقل الأسلحة ولم تصل إلى أي استنتاجات. وتدعي أذربيجان، ظاهريا، أنها مهتمة بتسوية الموضوع. إلا أن إثارة أذربيجان المتكررة للموضوع في محافل أخرى قبل أن تصل اللجنة إلى أي استنتاج يمكن أن يفسر بأنه محاولة لصرف انتباه المجتمع الدولي عن انتهاكاتها الصارخة لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

وليست هذه هي المرة الأولى التي استعمل فيها ممثل أذربيجان، على مستويات مختلفة ما يسمى بالعدوان الأرمني أو الاحتلال ليبرر ما قد يكون لديهم من

مشاكل اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو غيرها. وما بيان اليوم في معرض ممارسة حق الرد إلا نموذج آخر لهذه الممارسة المشهورة.

السيد سابل (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتكلم ممارسة لحق الرد على البيان الذي أدلى به الوفد السوري.

لقد بدا على ممثل سوريا أنه يستخف بالتهديد الموجه ضد إسرائيل الذي أشرنا إليه، ويهزأ بحجم إسرائيل الصغير، ولكن بصراحة إن سجل سوريا فيما يتعلق بعملية السلام وتحديد الأسلحة لا يعطينا قدرا كبيرا من التشجيع.

بالنظر إلى بعض السجل السوري، أرى أن سوريا عارضت عملية كامب ديفيد؛ وشرعت سوريا بعد ذلك في معارضة معاهدة السلام مع مصر؛ واستمرت سوريا عندئذ في معارضة معاهدة السلام مع الأردن؛ واعترضت بعد ذلك على محادثات أوسلو للسلام مع منظمة التحرير الفلسطينية؛ واستمرت بعد ذلك في معارضة المحادثات مع الفلسطينيين. واليوم لا تزال تعارض وتقاوم محادثات واي بلانتيش الجارية الحالية. وما من تصرف من هذه التصرفات يشير إلى موقف سوري مشجع جدا تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، لا تزال سوريا تؤيد الإرهاب الدولي. ونحن جميعا نذكر اشتراك السفارة السورية في لندن في وضع قنبلة على طائرة مدنية لشركة العال.

إن سوريا لا تزال تحتل أجزاء من لبنان. وسوريا إحدى الدول القليلة في العالم التي تحوز غازا ساما في ترسانتها العسكرية الحالية - ومرة أخرى ليست إمكانية مشجعة تماما بالنسبة لنا في إسرائيل. وعلاوة على ذلك، أنهم زودوا قذائف تسيارية برؤوس تحتوي على غاز سام، وهي موجودة الآن في سوريا وموجهة إلى إسرائيل. وبصراحة، هذه لا تثير فينا إحساسا مرضيا ولا تشجعنا.

وفي ضوء ذلك السجل، أجد أن الخطبة السورية البارعة جوفاء إلى حد كبير. والحل - النقطة الحاسمة لا يزال أن دولا، بما فيها سوريا، يجب أن تقيم سلاما مع إسرائيل، وأن تكون لها علاقات طبيعية معنا وتتناقش وتتفاوض معنا على نحو مباشر بشأن تحديد الأسلحة. لكنها لا يمكن أن تتصرف على كلا الوجهين. إنها لا يمكنها أن ترفض الاعتراف بإسرائيل وتدعو إلى تدميرها، وفي الوقت نفسه، تدعو إسرائيل إلى اتخاذ خطوات انفرادية. المفتاح هو المفاوضات المباشرة: أقيموا سلاما معنا وعيشوا في سلام معنا، وبعد ذلك تفاوضوا بشأن مختلف المسائل، بما فيها تحديد الأسلحة.

السيد إسينلي (تركيا) (تكلم بالانكليزية): لا يزال الوفد التركي يبذل جهدا واعيا لتجنيب هذه اللجنة المشاكل الإقليمية وذلك حتى يمكن معالجة الأهداف السامية لجدول أعمال نزع السلاح على أفضل وجه. ومع ذلك، فإن وفد بلدي مضطر إلى أخذ الكلمة للتكلم نافيا الادعاءات التي طرحها أحد المتكلمين السابقين بشأن مسألة قبرص.

من دواعي السخرية الكبيرة أن نستمع إلى نداءات بنزع الطابع العسكري عن الجزيرة والمنطقة وخفض حدة التوتر، في وقت - أو بشكل أكثر تحديدا - في يوم تقوم فيه وحدات الحرس الوطني القبرصي اليوناني، بالاشتراك مع قوة كبيرة من وحدات الجيش، والبحرية والقوات الجوية التي تنتمي إلى اليونان بإجراء مناورات عسكرية بغرض الإثارة في قبرص الجنوبية وحولها. وقد أذيع أن طائرات حربية إف - ١٦ و إي - ٧ من اليونان ستوزع في قاعدة جوية عسكرية في قبرص الجنوبية، وفي سياق المذهب العسكري المشترك بين اليونان والحكومة القبرصية اليونانية، فإن هذه الإثارة المستمرة والوزع المخطط للقذائف المتقدمة إس - ٣٠٠ في قبرص الجنوبية يشكلان أسباب التوتر الكامنة في قبرص.

وفي سياق تلك السياسات العدائية، حاول الممثل الذي تكلم من قبل أيضا أن يستغل مسألة الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وتركيا، التي تتقيد بجميع الصكوك الدولية في مجال عدم الانتشار النووي، ليست بحاجة لأن تذكر بمسؤولياتها.

لا أريد أن أتكلم بالتفصيل. والادعاءات التي لا أساس لها التي طرحت هنا اليوم سيرد عليها بالشكل المناسب ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية، وسيوزع ذلك الرد بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أرد على التعليق الذي أدلى به زميلنا من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ممارسته لحق الرد. بصراحة، نحن نشعر بخيبة أمل بعض الشيء، لأننا لم نسمع منه أي عنصر جديد، وكل ما استمعنا إليه كان ببساطة تكرارا لما ذكره فعلا ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال المناقشة العامة. ولا أعتقد أن على وفد بلدي أن يكرر تفاصيل موقفه؛ ولا أعتقد أن ذلك من شأنه أن يكون في صالح هذه اللجنة. ونحن نعتقد أننا أتيحت لنا فرصة كبيرة لشرح موقفنا. ونعتقد أن ذلك الموقف فهمه تماما أعضاء هذه اللجنة.

لكن اسمحوا لي بأن أضيف نقطة هامة: إن مهمة تحقيق السلام على شبه الجزيرة الكورية ليست مهمة سهلة. وكما نعلم، نحن بحاجة إلى الصبر وإلى التسامح. وبالفعل، فإن المصالحة واستعادة الثقة المتبادلة بين الطرفين من شأنهما أن تقربانا أكثر من الهدف النهائي للسلم وتوحيد شبه الجزيرة الكورية.

وفي هذا الشأن، أود أن أبرز مرة أخرى أن سياستنا، "سياسة الوضوح"، إنما يراد بها ليس إدامة المواجهة، وإنما وضع نهاية لمواجهة العهد القديم، وفتح عهد جديد من السلام والتعاون الحقيقيين على شبه الجزيرة الكورية.

السيد أبو حديد (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): لم أكن أود أن أطيل هذه الجلسة، ولكن لفت نظري أن مندوب إسرائيل أراد أن يعرض سجل سوريا. وأريد أن أذكر أنه في بيانه البارحة قال:

(تكلم بالانكليزية)

"أعتقد أن سجل إسرائيل مثير للإعجاب، ونحن في إسرائيل نعتزم الاستمرار في الاضطلاع بدور في جهود الأسرة الدولية لتحديد الأسلحة". (A/C.1/53/PV.10، ص ٩١ - ١٠٠)

(تكلم بالعربية)

الحقيقة أن سجل إسرائيل باهر وحافل في تحدي قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية وخرق القانون الدولي والقانون الإنساني.

إن مناشدة السيد المدير العام لبعض الدول العربية ومنها بلادي بالانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية التي ظهرت للوجود عام ١٩٩٣ وتجاهل دعوة إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٦٨ فيه انتقائية واضحة غير موضوعية وغير مقبولة.

لقد انضمت جميع الدول العربية إلى معاهدة عدم الانتشار تجاوبا مع إرادة المجتمع الدولي ورغم ذلك ما زالت إسرائيل ترفض الانضمام إلى هذه المعاهدة.

إن من يملك السلاح النووي والترسانة النووية لا يهتم كثيرا ببقية الأسلحة بما فيها الكيميائية ورغم ذلك أعلن المندوب الإسرائيلي صباح يوم أمس أن قرار تصديق حكومته على الاتفاقية الكيميائية مرتبط بانضمام بعض الدول العربية متجاهلا رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الوقت الذي انضمت إليها جميع الدول العربية.

إن البيان الذي ألقاه المندوب الإسرائيلي يوم أمس مليء بالتناقضات فتارة يصور إسرائيل بأنها بلد صغير الحجم ولا يتجاوز عرضه ٢٠ كيلومترا محاط بجيران يهددون وجوده، ممعنا في طرح هذه الأساطير الخرافية التي لم تعد تنطلي على أحد، خاصة وأن العالم يتساءل الآن كيف قامت إسرائيل ولماذا تواصل احتلالها للأراضي العربية؟ ولماذا أوقفت عملية السلام؟ ولماذا تتسلح بمختلف صنوف أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية وغيرها، حتى أسنانها، مخلة بالميزان الاستراتيجي في المنطقة ومهددة الأمن القومي العربي ومتجاهلة الإرادة العربية من أجل تحقيق السلام العادل والشامل.

إن الدول الصغيرة يجب أن تسعى، عن طريق السلام العادل والشامل، إلى توفير أمنها وأمن غيرها لا عن طريق التوسع وامتلاك قدرات نووية لتهديد جيرانها واحتلال أراضيهم.

السيد فولسكي (جورجيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن انضم إلى الوفود الأخرى في تقديم التحية إليكم، سيدي الرئيس، وإلى سائر أعضاء المكتب وأيضا لأزجي أطيب تمنيات وفدي لكم بالنجاح في عملكم المسؤول.

لقد مر وقت طويل منذ أن أرسينا تقليد التأكيد على حدث ذي نطاق عالمي وأهمية عالمية ألا وهو انتهاء الحرب الباردة والجفاء العالمي حيث لم يعد التوتر العالمي يهدد الأجيال القادمة بالفناء والإبادة.

وفي السنوات الأخيرة شهدنا تقدما كبيرا في مجال نزع السلاح من حيث التوصل إلى اتفاقات دولية واتخاذ تدابير عملية. وقد بُذلت جهود هامة فيما يتصل بتوسيع النطاق الجغرافي للمناطق الخالية من الأسلحة النووية.

وعلى الرغم من النهج المتباينة جدا التي تتخذها الدول بشأن مسائل معينة، نعتقد أنه ينبغي لنا أن نتوصل إلى موقف مشترك، حيث يتعين علينا أن نحقق هدفا مشتركا هو إزالة الخطر الموجه للسلم والاستقرار الدوليين - وبشكل أعم، لدرء خطر فناء البشرية.

إن جورجيا لديها موارد اقتصادية كبيرة من أجل النهوض ببناء دولتها وتحقيق رفاه سكانها. وموقف جورجيا الجغرافي الاستراتيجي يجتذب شتى أنواع الاهتمام في الداخل والخارج.

إن مستقبل رخاء جورجيا، إلى جانب إمكانياتها ومواردها الفكرية، يرتبط من نواح عدة بتنفيذ مشاريع اقتصادية عالمية ستبني جسرا بين آسيا وأوروبا وذلك بتوفير الطرق السريعة وموارد الطاقة. واليوم فإن فريق النقل المعروف جدا وأقصد مشروع أوروبا - القوقاز - آسيا ومشروع طريق الحرير التاريخي - لم يعد مجرد فكرة بل آلية عاملة. ومن المفهوم أن الاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي ذو أهمية فائقة بالنسبة لجورجيا.

إن الصلة العضوية بين نزع السلاح وتخفيف حدة التوترات والتنمية، على التوالي، أصبحت صلة ملموسة بالنسبة لنا. وللأسف، نواجه في ظل الظروف الحالية مشكلة الانفصالية العدوانية التي تسببت في خلق مصدر هام من مصادر التوتر في منطقة أبخازيا في غربي جورجيا.

إن النظام الانفصالي الذي نجح في السيطرة مؤقتا على تلك المنطقة ليس له مستقبل، لكن ينبغي النظر إليه بوصفه دليلا على إلحاح المسألة التي أثارتها جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في هذه اللجنة، حيث أننا نواجه محاولة لتقطيع أوصال دولة عن طريق القوة.

إن مشكلة الألغام البرية المضادة للأفراد مشكلة فائقة الأهمية من وجهتي النظر الأخلاقية والعملية. وإن انضمام جورجيا إلى اتفاقية الألغام البرية أمر ملح. ومن المزمع القيام به في المستقبل القريب. بيد أن تعقد الحالة مفهوم أيضا، فمن المستحيل أن نفي وفاء كاملا بأحكام الاتفاقية في الوقت الذي نجد أن جزءا من إقليم بلدنا يكاد يكون قد خرج عن سيطرتنا، بسبب طموحات انفصالية أو غير ذلك من الطموحات.

كذلك لا يمكننا أن نتكلم عن الشفافية الشاملة للأسلحة في ظل هذه الظروف. إذ لا توجد آلية عملية يمكنها الحد من تدفق الأسلحة التقليدية إلى هذه الأراضي أو يمكنها رصد الاتجار غير المشروع والحصول على المعلومات عن المخزونات الحالية للأسلحة.

إن مشكلة الاتجار بالمواد المشعة والكيميائية والبيولوجية تصبح ملحة ومقلقة جدا عندما تعقدها مسألة غياب القانون. وعند الكلام عن التوترات الموجودة في منطقة القوقاز، فإن الصورة التي لدينا هي كما يلي: في أحد طرفي الميزان يوجد التعاون الوثيق بين الدول بغية تنفيذ مشاريع اقتصادية عالمية وضمان التنمية المستدامة وعلى الطرف الآخر من الميزان توجد طموحات مغامرة ترتبط بمصالح مجموعات سياسية انتقامية أو مجموعات إجرامية معينة.

ونعتقد أن هذه المشاكل تتيح لنا الفرصة للتأكيد على بنود معينة لجدول أعمال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

وترحب جورجيا بالجهود المشتركة الرامية إلى إحلال السلام الدائم عن طريق اتخاذ تدابير عملية في ميدان نزع السلاح وتؤيد هذه الجهود. ونأمل أن تتخذ جلسات الفريق العامل ذي الصلة طابعا مكثفا. ونعتقد أنه ستتاح لنا خلال جلسات الفريق الفرصة لمناقشة اتخاذ تدابير فعالة لحل مشكلة الألغام البرية، المتصلة بوسائل المساعدة التي تقدمها المنظمات

والبلدان المعنية بإيجاد تسوية للصراع في أبخازيا، جورجيا.

كما ستتاح لنا الفرصة لمناقشة تحسين شفافية المعلومات عن نـــزع السلاح في ظل ظروف الصراعات السياسية الإثنية.

وجورجيا، شأنها شأن سائر الدول ذات النوايا الحسنة، تشعر بالقلق البالغ إزاء خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل. وموقفنا قاطع فيما يتصل بالتجارب النووية التي أجريت مؤخرا. لقد نوقشت هذه المسألة على نطاق واسع. ونأمل أن يزداد عدد الموقعين على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بموقعين اثنين في المستقبل القريب.

وما اجتمـــاع الدول الأطـــراف في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الخاصة بحمايـــة المدنيين وقت الحرب، التي دعت إليـــه وتستضيفه جنيف في الشهر القادم بدعـــوة من الجمعية العامـــة التي صوتت عليه بالإجماع تقريبـــا إلا مثال لهذا الخرق والسجل الحافل والباهر.

يؤسفني أن أذكر السادة المندوبين الموقرين أيضا بأن مندوب إسرائيل لم يجب أمس على أسئلة مباشرة وجهت اليه كرد فعل مباشر على ما ورد في بيانه حول اهتمام وقلق وانزعاج من مواقف بعض دول المنطقة من معاهدة حظر الأسلحة الكيميائيـــة. ترى ما هي تبريراته؟ مـــرة أخرى لم يجب عـــن محاولة اغتيال خالد مشعل باستخدام مواد كيميائية بمقتضـــى عملاء الموساد وبجوازات سفر كندية مزورة. ما هي التبريرات أيضا التي لم نستمع اليها لطائرة العال التي سقطت فوق هولندا عام ١٩٩٢ وكانت تحمل مواد كيميائية واختفاء ٣٠ طنا من هذه المواد. أعتقد أن السادة المندوبين قرأوا ما نشرته مجلة "جين أفريك" الباريسية تحت عنوان "إسرائيل تصنع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية" والخبر جاء كما يلي:

"لقد كشف دبلوماسيون وخبراء في مجال التسليح عن وجود مصنع كبير في إسرائيل لصناعة أسلحة كيميائية وبيولوجية تم إنشاؤه في عام ١٩٥٢ قرب تل أبيب".

ونقلت مجلة "جين أفريك" الفرنسية في عددها الجديد عن الدبلوماسيين والخبراء قولهم:

"إن المصنع الإسرائيلي الذي يشغل عدة هكتارات من الأرض وتخضـــع تجهيزاته لحراسة صارمة يعمل تحت اسم معهد الأبحاث البيولوجية، وهو غير وارد في أي خارطة جويـــة للمنطقة، وهو يقع تحديدا في إحدى ضواحي تل أبيب".

وقالت المجلة إن طائرة العال الإسرائيلية التي تحطمت فوق أحد أحياء مدينة امستردام عام ١٩٩٢ كانت تنقل ١٩٠ لترا من مركب كيميائي إلى المصنع الإسرائيلي. وهو عبارة عن غاز سام للغاية استخدم شبيهه أفراد طائفة "أوم" اليابانية في عمليات القتل التي وقعت في مترو طوكيو عام ١٩٩٥.

ولقد أشارت مجلـــة "جين أفريـــك" إلى الاعتراف الإسرائيلي مؤخرا بالحادث وإلى قولهم إن الطائرة كانت تحمل مواد كيميائية إذا أضيفت اليها مواد أخرى تصبح سامة. وقالت الصحيفة إن رواية الإسرائيليين غير صحيحة عن طبيعة المواد الكيميائية إذ أن هناك دراسة نشرت مؤخرا تؤكد أن ٧٠٠ شخص من سكان الحي الذي تحطمت فوقه الطائرة الإسرائيلية لا يزالون يعانون من آلام متفرقة نتيجة المواد الكيميائية التي تسربت من الطائرة. وبعد أن لفتت الطائرة إلى أن إسرائيل تنفي دائما وجود برنامج لصناعة الأسلحة الكيميائية قالت إن إسرائيل، وحسب المصادر العسكرية الإسرائيلية نفسها، قامت بتجهيز طائرات إف - ١٦ الحربية لحمل أسلحة كيميائية يتم تصنيعها في المصنع المسؤول وإن طائرة العال التي تحطمت فوق امستردام كانت تنقل اليه مواد كيميائية من شركة "سوكاستروني" الكيميائية الأمريكية.

إن المندوب الإسرائيلـــي يعلم بأن عمليـــة السلام لم تكـــن تبدأ لولا مساعدة سوريا في هذه العملية. لقد استجابـــت إلى المبـــادرة الأمريكية والراعي الروســـي على أساس أن هذه العملية يجب أن تستند إلى قرارات الشرعية الدوليـــة وقـــرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وبالنسبة إلى لبنان ٤٢٥ (١٩٧٨).

إن توقف عمليـــة السلام يعـــود إلى موقف رئيس الوزراء الاسرائيلي الحالي ورفضـــه مبدأ الأرض مقابـل

السلام ورفض الانسحاب واستئناف المفاوضات من النقطة التي وصلت عندهـــا المفاوضات على جميع المسارات. وما يجري الآن في واي بلانتيشن يثبت للجميع بأن رئيس الوزراء الحالي بعيد جدا عن إيمانه بتحقيق السلام العادل والشامل، بل يحاول قتل هذه العملية. وفي حملته الانتخابه نعرف بأنه وعد الناخبين بقتل هذه العمليـــة.

دعونا نضع الأمور في نصابها الصحيح وألا ننساق وراء الأكاذيب والافتراءات والتشويهات الإسرائيلية للواقـــع.

السيد زاخيوس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): يبدو أن ممثل تركيا لديه حساسية حيـــال اسم جمهورية قبرص وحكومة قبرص الشرعية المعترف بها دوليا. وهو يفضل الاشارة إلى كيان انفصالي هو نتيجة غزو تركيا لقبرص واحتلالها لها الذي أعلن مجلس الأمن أنه غير مشروع ولم تعترف به سوى تركيا.

ولا يشرح ممثل تركيا سبب عدم تأييده لاقتراح رئيس قبرص بنزع سلاح الجزيرة، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى إحلال السلام والاستقرار في قبرص والمنطقة وأن يتيح الأمن الكامل للقبارصة الأتراك. ومن الواضح أن تركيا لا ترغب في مناقشة المسألة بسبب أهدافها التوسعية ولأنها تريد أن تبقي قبرص رهينة دائمة لتفوقها العسكري.

كما أشار الممثل التركي إلى قرار حكومة قبرص بتحسين قدرتها الدفاعية وإلى المناورات السنوية للحـــرس الوطني. وأود أن أذكـــر الجميع بأن تحسين القدرات الدفاعية للحرس الوطني تعبير عن حق الدفاع عن النفس الذي يعترف به ميثاق الأمم المتحدة. وهذا يصدق بوجه خاص على حالـــة قبرص حيـــث الاحتلال الطويـــل غير المشروع للجـــزء الشمالي من جمهورية قبرص مـــن جانب زهاء ٣٦٠٠٠ جنـــدي تركي يجعـــل ذلك أكثـــر أهمية. وأود أن أوضـــح أن التوتـــر في الجزيـــرة سببه الوحيـــد وجود القوات التركية القوي المهـدد القائمة بالاحتلال والتـــي توجد في وضع هجومي ولديها القدرة على الحصول على تعزيزات سريعة من تركيا.

وخبرتنا لعمليات القصف التركي ضد المدنيين الأبرياء في عام ١٩٦٤ وعام ١٩٧٤ تبرر تماما قلقنا على أمن شعبنا. فمن الواضح ومما لا يمكن إنكاره أن الخطر التركي والأعمال التركية في كل من عام ١٩٦٤ وعام ١٩٧٤ على السواء تشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وبصفة خاصة الفقرة ٤ من المادة ٢.

وتركيا مستعدة دوما للتهديد باتخاذ تدابير عسكرية ضد قبرص أو، لهذا الغرض، ضد جيران آخرين من جيرانها.

حتى أننا لم نشهد، مع ذلك، بذل أدنى جهد من جهتها لتخفيض حدة التوتر أو لتأييد العودة إلى طاولة المفاوضات بغية إيجاد حل دائم لمشكلة قبرص يقوم على مبادئ. وحكومة قبرص، من جهتها، قدمت دليلا وافرا على رغبتها في إيجاد حل سلمي لمشكلة قبرص من شأنه أن يوفر الأمن والازدهار لكلتا الجماعتين في الجزيرة. وإنني أطلب إلى تركيا أن تأتي إلى طاولة المفاوضات وأن تناقش مسائل تتعلق بتخفيض حدة التوتر في الجزيرة؛ وإنني أؤكد لها أنها ستجد شريكا متحمسا من جانبنا.

وفيما يتعلق بمسألة المشاركة اليونانية في المناورات في قبرص، أذكر أنها جرت بطلب من حكومة جمهورية قبرص وبموافقتها.

السيد سوبيل (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): لقد استمعت بانتباه إلـــى رد ممثل سوريا. ومع ذلك، فإنني لم أسمع ردا منه على النقطة التي ذكرتها. والنقطة التي ذكرتها هي أن سوريا لديها غازات سامة في ترسانتها العسكرية؛ وأنها جهـــزت قذائفها التسيارية برؤوس حربية تحتوي على غازات سامة؛ وأن إسرائيل تقع ضمن مـــدى تلك القذائف؛ وأن تـــلك القذائـــف موجهـــة نحـــو إسرائيل؛ وإن إسرائيـــل، بصراحـــة، تخشى ما تخشاه.

السيد كيم سام جونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): عندما أعرب وفد بلادي ووفد كوريا الجنوبية طوال الأسبوعين الماضيين عن مواقف مختلفة، توصلت إلى استنتاج مفاده أنه لا جدوى من التكلم مع أبنـــاء كوريا الجنوبيـــة لأن قوات خارجيـــة

تتحكم بهم، حتى في مجال صنع السياسات. فعلى سبيل المثال، إن انسحاب قوات الولايات المتحدة مسألة أساسية؛ وهم لا حول لهم في هذا الصدد. والسبب الجذري للمواجهة هو تدخل قوات خارجية. ولو لم يكن هناك تدخل خارجي، لما كان تقسيم بين الشمال والجنوب، ولأمكنت إعادة توحيد كوريا.

لقد أهملت كوريا الجنوبية الأسباب الجذرية العديدة للصراع وهي تترجى بقاء قوات الولايات المتحدة الدائم في كوريا الجنوبية. وينبغي لكوريا الجنوبية أن تنتهج سياسة مستقلة، وأن تطلب انسحاب قوات الولايات المتحدة. وإن انسحاب قوات الولايات المتحدة من كوريا الجنوبية من شأنه أن يفضي إلى تهيئة ظروف مؤاتية لإحلال السلام ونزع السلاح وإعادة التوحيد.

لذلك، أفضّل من الآن فصاعدا أن أتكلم مع الأسياد الحقيقيين.

السيد أبو حديد (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): مَن كان بيته من زجاج يجب ألا يرمي غيره بالحجارة. عندما يتواجد السلاح النووي والقنابل النووية التي نعرف بأن إسرائيل تمتلكها وعددها ٢٠٠ قنبلة نووية ولديها مفاعلات لا تخضع للتفتيش الدولي ولديها معامل كيميائية وبيولوجية وتحتل أراضي الغير، وتصر على هذا الاحتلال، لا أعتقد أنه يحق لها التساؤل. الدول لديها بموجب الميثاق حق مشروع في الدفاع عن نفسها. هذا ما أريد أن أجيب عليه.

إن المنطقة تحتاج ليس إلى إقامة المحاور والأحلاف، وإنما إلى إقامة السلام العادل والشامل المستند إلى قرارات الشرعية الدولية. وهذا يعني انسحاب إسرائيل الكامل من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ الذي احتلته بالقوة ومن جنوب لبنان وبقاعه الغربي تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام.

أما بالنسبة للمفاوضات مع الجانب الفلسطيني، فنحن ندعم ضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيه حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

إن عملية السلام كما تعرفون تواجه أزمة حقيقية، وهي متوقفة على المسارين السوري واللبناني بسبب وصول الرئيس الحالي للوزراء إلى الحكم. غير أن سوريا كانت وما تزال ملتزمة بالسلام وتعتبره خيارا استراتيجيا يستدعي استئناف المفاوضات. ودعونا باستمرار إلى جاهزيتها لاستئناف هذه المفاوضات من حيث توقفت على المسارين السوري واللبناني، ومتابعة البناء على ما تم التوصل إليه من التزامات وتعهدات حتى يتحقق السلام العادل والشامل في منطقتنا.

وهذا لم نستمع بعد إلى أي رد مقنع من المندوب الإسرائيلي حول هذه الطروحات التي تتطابق مع الشرعية الدولية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل أن أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا، أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن نقطة نظام.

السيد كيم سام جونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): أمس، مارس ممثل كوريا الجنوبية حقه في الرد فيما يتعلق بالبيان الرئيسي الذي أدلينا به يوم الجمعة الماضي. واليوم تكلم مرة ثانية ممارسة منه لحق الرد، وإنني أعتقد أنه وفقا لإجراءات اللجنة فإن ممثل كوريا الجنوبية ينبغي ألا يُعطى فرصة أخرى للتكلم ممارسة لحق الرد. وإذا أعطيت له الفرصة، حينئذ يكون لنا أيضا الحق في ممارسة حق الرد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أذكّر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن كل وفد له الحق في أن يتكلم مرتين في جلسة واحدة ممارسة لحق الرد. إن ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تكلم مرتين بالفعل هذا الصباح ممارسة لحق الرد، وأما ممثل جمهورية كوريا فتكلم مرة واحدة. وبعد أن يدلي الممثل الأخير ببيانه الثاني ممارسة لحق الرد، فلن يكون له ولا لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فرصة أخرى للتكلم في هذه الجلسة ممارسة لحق الرد.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، نحن نؤيد تماما ما قررتموه توا بشأن المسائل الاجرائية. وقد كان ذلك هو ما فهمه وفدي وهو مدون في النظام الداخلي.

لقد استمعنا بعناية شديدة إلى ما قاله زميلنا من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في بيانه الأخير. ولم يصبنا ذلك بالدهشة، وإنما بخيبة الأمل الشديدة. وإذا أردت الخوض في التفاصيل بشأن مسألة القوات الأمريكية المرابطة في كوريا، أعتقد أننا قد نقضي لا محالة ساعات طوالا نتجادل مع الكوريين الشماليين. ومن المعروف جيدا أن ذلك لأغراض الدفاع ووفقا لمعاهدة دفاع متبادل بين دولتين ذواتي سيادة من القبيل الذي نشهده في كل مكان آخر في جميع أرجاء العالم حيثما تكون البلدان مهددة بقوى أجنبية.

ولا أريد أن أخوض في تفاصيل طبيعة التهديد الذي نواجهه نحن في جمهورية كوريا من الشمال، لأن ذلك لن يفيد في إجراء مناقشة بناءة في هذه الجلسة. فإن لديهم حشدا عسكريا كبيرا وانتشارا كاملا للمدفعية التي يشمل مداها عاصمة جمهورية كوريا، التي تقع على مسافة تقل عن ٣٠ ميلا. وقد حدث تسلل بالغواصات، وقائمة الحوادث طويلة لا تنتهي. ولن أخوض في التفاصيل وإنما سأترك الأمر لفطنة أعضاء اللجنة.

وأنا لا أقول هذا لأواجه ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإنما لأساعد في تحقيق المصالحة. لذا فإنني أود أن أتقدم بمناشدة، عن طريقكم يا سيادة الرئيس، إلى ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يتفهم نوايانا الصادقة. فنحن نريد أن نجد حلا سلميا لهذه المسائل التي تكتسي أهمية قصوى بالنسبة لنا. وآمل أن يتسنى لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في يوم من الأيام أن تستجيب على نحو إيجابي إلى هذا النهج.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الكلام مرة ثانية مماسة لحق الرد.

السيد إسنلي (تركيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن يسجل في المحضر إعرابي مجددا عن أن المزاعم التي لا تقوم على أساس والتي أدلى بها المتكلم السابق، الممثل القبرصي اليوناني، الذي يشغل المقعد المغتصب من جمهورية قبرص، سيرد عليها على النحو الواجب محاورهم، وهو ممثل جمهورية قبرص التركية.

السيد زاخيوس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): إن وفد تركيا يواصل الإشارة إلى الكيان غير الشرعي القائم في الشمال ولا يقبل بمشروعية حكومة جمهورية قبرص. وعبر التاريخ لم يحدث أن قبل غاز مشروعية ضحيته، لذا لا أرى سببا يجعل تركيا تتخذ موقفا يخالف ذلك.

إن حقه في الرد يعطيني الفرصة لأن أقول إن اعتراضنا على إقامة منشأة طاقة نووية في جنوب تركيا يرجع إلى أن هذه المنطقة تقع في منطقة هزات أرضية شديدة، ولدينا مخاوف بيئية خطيرة إلى جانب

الاعتبارات الأمنية. وسأتيح لجميع الوفود تقرير غرين بيس ذا الصلة بالموضوع لأبرهن على أن ما ندعيه يقوم على حقائق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أقول لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنني قد قرأت له مرتين مواد النظام الداخلي التي تحكم حق الرد. ولا أعتزم أن أحيد عن النظام الداخلي لذا لا أستطيع أن أعطيه الكلمة مرة ثالثة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.